بسم الله الرحمن الرحيم

الوقف في العربية
عند اللغويين والنحاة

الدكتور: أحمد جمعة محمود الهيتي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه ووالاه، وبعد

فقد كان حرص الأستاذ الدكتور طارق عبد عون في محله عندما طلب مني وحثني على بحث الوقف في العربية عند اللغويين والنحاة ؛ إذ وجدت فيه مادة واسعة تحتاج إلى بحث في رسالة جامعية، فتوكلت على الله، والاختصار منهجي، وفي ضوء ما عرضه أهل اللغة والنحو في كتبهم رتبت البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، خصصت الفصل الأول للتعريف بالوقف وأحكامه إذ عرفت بالوقف لغة واصطلاحاً وتعمدت ذكر ما يميزه عن السكت والقطع، ثم عرضت الأسباب التي يأتي الوقف لأجلها، بعد ذلك عرضت أحكام ووجوه الوقف التي استعملها العربي في لغته، وكان أولها الإسكان المجرد الذي يعد أشهر هذه الأحكام وأسهلها، ثم وقفت عند الرَّوم وخصائصه بوصفه حكماً أو وجهاً من أوجه الوقف، ثم عرضت الإشمام وبعده التضعيف ذاكراً شروط الوقف به، ليأتي بعده النقل بوصفه وجهاً من أوجه الوقف وعرضت فيه منهج العرب بالنقل عند الوقف، ولما كانت أساليب العربي تختلف في الوقف بحسب أواخر الكلمات ولكثرة تلك الأساليب، جعلت الفصل الثاني والثالث موطناً لبحث ما يختاره العربي من أسلوب وقف بحسب آخر الكلمة التي يقف عليها، إذ جعلت الفصل الثاني لعرض أساليب

الوقف على المتحرك الآخر وعلى المنون وما يمكن الوقف عليه بهاء السكت .

أما الفصل الثالث فكان موطناً لعرض ما يختاره العربي من أساليب للوقف على الضمائر والمعتل من الأسماء والأفعال .

وكان الفصلان تطبيقاً للفصل الأول، فبعد أن عرفنا أن للوقف أساليب أو أوجهاً، عرفنا في الفصلين الثاني والثالث المواطن التي يستعمل العربي هذه الوجوه .

فأرجو أن أكون قد وفقت ببحث الوقف بوصفه ظاهرة اختلفت اختيارات العربي فيها بحسب آخر الكلمة التي يقف عليها .

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

الوقف وأقسامه

الوقف لغة:

قال صاحب القاموس: «وأوقفتُ: سَكتُ، وعنهُ أمسكَ وأقلع . وليس في فصيح الكلام أوقف إلا لهذا المعنى» (١)

وقال صاحب الصحاح: يقال: وقفت الدابة تقف وقوفا، ووقفتها أنا وقفا، يتعدى ولا يتعدى، وحكى أبو عمرو(٢) كلمتهم ثم أوقفت، أي: سكت، وكل شيء تمسك عنه تقول: سكت» (٣)

وفي اللسان: «الوقف مصدر قولك: وقفت الدابة ووقفت الكلمة وقفا، وهذا مجاوز، فإذا كان لازما قلت: وقفت وقوفا، وإذا

---

(١) القاموس المحيط للفيروز بادي ، ٣/ ٢٠٥ ، الوقف.

(٢)أبو عمرو: هو إسحاق بن مرار أبو عمر الشيباني الكوفي ، كان عالما بكلام العرب ، حافظا للغتها ، وهو عند الخاصة من أهل العلم والروايه ، مشهور معروف ، وصنف كتاب الجيم ، والنوادر ، الخيل ، غريب المصنف ، غريب الحديث ، النوادر الكبير ، أشعار القبائل ، خلق الانسان ، توفي سنة ٢٠٥هـ ، ينظر : بغية الوعاة ، السيوطي ١/ ٤٣٩.

(٣)الصحاح ، للجوهري ، ٤/ ١٤٤١، مادة الوقف.

وقفت الرجل على كلمة قلت: وقفته توقيفا، وأوقفت أي سكت» [1].

وأضاف الزبيدي على ما سبق فقال: «ووقف القارئ على الكلمة وقوفا ووقفته توقيفا علمه مواضع الوقف ووقف على المعنى وأحاط به» [2].

الوقف اصطلاحا:

عندما نستعرض كتب النحاة القدامى الذين ذكروا (الوقف) بابا من أبواب كتبهم النحوية نجد أن بعضهم خصه بتعريف اصطلاحي وليس جميعهم، حيث أن اغلبهم انتقل مباشرة إلى الكلام على أقسامه وأحكامه، وقد يلحظ القارئ ثمة اختلافات بين تعريفاتهم إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد اختلافات لفظية أو ردودا أو تعليقات .

فابن الحاجب عرف الوقف قائلا: «الوقف قطع الكلمة عما بعدها» [3].

وقد كان هذا التعريف من الاختصار وعدم الدقة بمكان، الأمر الذي حدا عددا من النحويين إلى الوقوف عنده بين مقوم وموضح، فالرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب نفسه يقول: «قوله:(قطع الكلمة عما بعدها) أي: أن تسكت على آخرها قاصدا لذلك مختارا، لجعلها آخر الكلام، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام، وقوله (عما بعدها) يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال: السكوت على آخر الكلام اختيارا لجعلها آخر الكلام لكان أعم» [4].

ويعلق الجاربردي[5] على قول ابن الحاجب فيقول: « (قطع الكلمة عما بعده) أي: على تقدير أن يكون بعدها كلمة وإلا فقد يقف الواقف ولا يكون بعد الكلمة شيء» [6].

وعرف الجعبري[7] الوقف فقال:هو «قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زمانا وهذا أجود من قولهم: قطع الحركة عما

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، (وقف) ، ج٩ ص٣٥٩.
(٢) تاج العروس ، للزبيدي ، / ٢٧٠ (الوقف).
(٣) شرح الشافيه ، للرضي ، ٢/ ٢٧١.
(٤) شرح الشافيه ، للرضي ، ٢/ ٢٧١
(٥) الجاربردي : هو احمد بن الحسن الجاربردي الشيخ فخرالدين ، نزيل تبريز ، توفي سنة ٧٤٦هـ ، البغية ، ١/ ٣٠٣.
(٦) مجموعة الشافية ، ٢/ ١٢١.
(٧) الجعبري : هو ابراهيم بن عمر بن الخليل بن العباس الخليلي ، المشهور بالجعبري ، وكان يقال له أيضا ابن السراج ، ، مات سنة ٧٣٣هـ، ينظر : البغية ٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١.

بعدها، أو قطع الحرف عن الحركة لعمومه»[1].

وبعد عرض هذه التعريفات، أورد تعريفا جامعا لأبي حيان حيث يقول: «الوقف: قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو غير الوقف الذي يكون استثباتا وإنكارا وتذكرا وترنما»[2].

ويذكر لنا القسطلاني[3] قولا لأبي حيان نفسه يمكن أن نعده تكملة لما ذكرناه سابقا حيث يقول: «فأما الوقف، فقال أبو حيان في شرح التسهيل: هو قطع النطق عند آخر اللفظ، وهو مجاز من قطع السير، وكأن لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها»[4].

وقد علق ابن الدماميني[5] على قول أبي حيان الذي ذكره القسطلاني فقال: «وهو أحسن من قول ابن الحاجب: قطع الكلمة عما بعدها»[6].

وما وجدته من شمول عند أبي حيان وجدت ما هو أكثر منه شمولا عن الشيخ خالد الأزهري، حيث يقول: «الوقف: وهو قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري باليـاء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الإنكاري ولا التذكيري والترنمي ويقابله الابتداء، والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عند ذلك العمل»[7].

وقد شرح قول الأزهري الشيخ يس العليمي حيث يقول: «قوله: (الاختباري بالموحدة)هو ما أشار إليه الشاطبي[8]في سورة النمل في الكلام على قراءة الكسائي، ألا يسجدوا بالتخفيف وقف مبتلى على ألا، ويا، واسجدوا، ومعناه: أنه إذا قيل لك: قف على كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف

(١) ص٦.
(٢)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٢.
(٣)ص٦.
(٤)ص٦.
(٥)إبن الدماميني : هو محمد بن عمر بن أبي بكر القريشي المخزومي الاسكندراني ، بد الدين المعروف بإبن الدماميني المالكي النحوي الاديب ، من تصانيفه : تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وشرح التسهيل ، وشرح لامية العجم ، وشرح البخاري ، ومات في الهند سنة ٨٣٧هـ ، ينظر : ١/ ٦٦ ـ ٦٧.
(٦) ص٧.
(٧) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٢/ ٣٣٨.
(٨)الشاطبي : هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن احمد الرعيني الشاطبي المقري النحوي الضرير ، صنف القصيدة المشهورة في القراءات ، مات سنة ٥٩٠هـ ، ينظر : البغية ، ٢/ ٢٦٠.

على ألا ؛ لأنها كلمة استفتاح ثم على يا[1]؛ لأنها حرف نداء ثم على اسجدوا لأنه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لأنها كلمات لا يوقف عليها في اختيارهم لا يقال: كان ينبغي أن يقول ولا الاضطراري لأنا نقول هذا خاص بالقراء لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختياريا وإلا كان اضطراريا؛ لأنه لعدم تمامه لا يوقف عليه إلا لضرورة انقطاع النفس، وقوله ولا الإنكاري هو الوقف بزيادة مدة الإنكار تابعة لحكم ما قبلها إن لم يكن منونا نحو: أعمروه و أعمراه وأحذاميه لمن قال جاءني عمرو ورأيت عمرو ومررت بحذام وإن كان منونا كسر التنوين وتعينت الياء نحو زيدنية بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله: ولا التذكيري أي هو عبارة عن الوقف بمدة تلحق آخر الكلمة مجانسة لحركة الحرف الأخير من الكلمة نحو: قالا ويقولوا ومن العامي، وقوله: ولا الترنمي هو الوقف بالتنوين نحو: والعتابن»[2].

فهذا مجمل ما ذكره النحويون من تعريفات بالوقف وكلها تدور في محور ما ذكره صاحب كشف المشكل[3] بقوله: «الوقف ضد الوصل»[4].

ـ الموازنة بين الوقف والقطع والسكت:

اختلف العلماء في كلامهم على هذه المصطلحات الثلاثة، إلا أن كلامهم لم يخل من أحد رأيين، وهذان الرأيان مفاد أحدهما أن الوقف والقطع والسكت بمعنى واحد، أما الثاني فمفاده أن هذه المصطلحات تختلف فيما بينها بحسب ضوابط سنراها من كلام قسم منهم .

فالسيوطي عرف الوقف فقال: «(الوقف) عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض ... (والسكت) عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»[5].

(١)في الاصل قال : على يا اسجدوا ، والصحيح أن يقول (على يا) فقط.

(٢)حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح ، ٦/ ٣٣٨ ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٤/ ٢٠٣.

(٣)صاحب كشف المشكل : هو علي بن سليمان بن الحيدرة أو (حيدة) ، كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم ؛ علما ونحوا وشعرا ، مات سنة ٥٩٩هـ ، ينظر البغية ، ٢/ ١٦٨.

(٤)كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، ٢٠٦.

(٥)الاتقان في علوم القرآن، للسيزطي، ١/ ٨٨.

وقال الجعبري عن السكت بأنه «قطع الصوت زمنا قليلا أقصر من زمن إخراج النفس لأنه إن طال صار وقفا» [1].

وقال ابن الجزري[2]: «وهذه العبارات - الوقف والقطع والسكت - جرت عند كثير من المتقدمين المراد بها الوقف غالبا، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين، فإن القطع عندهم: عبارة عن قطع القراءة رأسا فهو كالانتهاء ... والوقف: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بغية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف أو بما قبله...والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون الوقف عادة من غير تنفس، وقد اختلفت ألفاظ أئمتنا في التأدية عنه بما يدل على طول السكت وقصره» [3].

أما أبو يحيى الأنصاري فقد قال: «إن الوقف يطلق على معنيين: أحدهما القطع الذي يسكت القارئ عنه، وثانيهما: المواضع التي نص عليها القراء» [4].

وهذه الأقوال تؤكد أن ثمة فروقا بين هذه العبارات، غير أن هناك من العلماء من يجعلها بمعنى واحد، ومن هؤلاء صاحب منار الهدى[5] الذي يعرف الوقف اصطلاحا فيقول الوقف: «اصطلاحا: قطع الصوت آخر الكلمة زمنا ما أو هو قطع الكلمة عما بعدها، والوقف والقطع والسكت بمعنى، وقيل: القطع عبارة عن قطع القراءة رأسا، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمنا دون الوقف عادة من غير تنفس» [6].

وأرى أن رأي من فرق بين هذه العبارات هو الأرجح؛ لأن الوقف سبب الاستراحة والتنفس، وأما السكت فإنه لازم من جانب المعنى وهو بغير تنفس، كما ذكرنا أن السكتة تحتمها القراءة، فمن السكتات ما يروى عن حفص في قراءته قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ

(١)الاتقان ، ١/ ٨٨.

(٢)ابن الجزري ، هو شمس الدين ابو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، مات سنة ٨٣٣هـ من مصنفاته ، النشر وأبعين في الحديث وأسمى المطالب في مناقب علي بن ابي طالب، وغير ذلك ، ينظر: كاشف الخصاصة، ج ، د ، هـ.

(٣)النشر في القراءات العشر ، لإبن الجزري ، ١/ ٢٣٨.

(٤)المقتصد ، لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء / ٤.

(٥)صاحب منار الهدى: هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم الاشموني.

(٦)منار الهدى في الوقف والابتداء ، ٦ ـ ٧.

﴿ ﴾ [1] من سورة القيامة فقد قرأها بسكتة لطيفة على النون ولم يدغم النون مع الراء لما فيه من اختلاف المعنى .

أسباب مجيء الوقف:

الوقف ظاهرة اتسمت بها لغتنا العربية الخالدة، حيث تحتم على من يتكلم بها التكلم السليم اتباع أحكام الوقف وتطبيقها ؛ فمثلما أن الابتداء في الكلام لا يكون إلا بمتحرك، فإن الوقوف لا يكون إلا على ساكن، ولهذا فالوقف له أحكامه التي يجب تطبيقها ومن تركها يعد مخطئا، فالأخذ بها وان لم يكن لازما، فإن جمال اللفظ الذي تنشده لغتنا التي تميزت به يحتم علينا ذلك .

لهذا نجد العلماء قد حثوا على مراعاة الأخذ بأحكام الوقف وتطبيق وجوهه، فالرضي الاستراباذي يقول في أحكام الوقف: «ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلا بالتنوين لكنت واقفا، لكنك مخطئ في ترك حكم الوقف» [2].

قال صاحب الكشف عن الوقف: «ولذلك سقط من الإعراب والتنوين فمن أثبتهما مع الوقف أخطا كما أنه من طرحهما مع الوصل أخطأ» [3].

ويقول الجاربردي: «لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفا ولذلك يقال وقف وأخطأ حيث ترك حكمه» [4].

وقال ابن جماعة[5] عن الذي يقف على متحرك: «ولهذا يقال فيه وقف وأخطأ فيترك حكمه» [6].

وإن ثمة سؤالا يلزم هنا وهو قول القائل: ولم جيء بالوقف ؟ حيث إنه لا يخلو من أسباب أدت إلى مجيئه، فصاحب كشف المشكل يعقد فصلا مبينا فيه سبب مجيء الوقف حيث يقول: «فصل: وجيء به لوجهين: أحدهما:ما قدمنا من الفروق بين المعاني المختلفة، والثاني: للراحة على النفس عند انقطاع النفس لذلك سقط منه الإعراب والتنوين» [7].

---

(١)ينظر : النشر ، ١/ ٤٢٦.

(٢)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧١.

(٣)كشف المشكل ، ٢٠٦.

(٤)مجموعة الشافية ، ٢/ ١٢١.

(٥)ابن جماعة: هو محمد بن ابي بكر بن عبد العزيز بن محد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة، مات سنة ٨١٩هـ ينظر: البغية ١/ ٦٣.

(٦)مجموعة الشافية ، ٢/ ١٢٢.

(٧)كشف المشكل ، ٢٠٦.

وأضاف الأزهري على ما ذكرنا من سبب لمجيء الوقف فيقول: «ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة بالوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر» [1].

ومما سبق يتضح لنا أن فائدة الوقف تكمن في أمرين: الاستراحة، وتبيان المعاني في الوقوف عند تمامها كما أشارت أقوال من ذكروا .

ـ أحكام أو وجوه الوقف:

تختلف أحكام أو وجوه الوقف من كلمة إلى أخرى ؛ فلكل كلمة حكم أو أكثر يمكن الوقوف بها عليها . وقد أشار ابن الحاجب إلى اختلاف هذه الأحكام بقوله: – «وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل» [2]، وعندما شرح الرضي هذا القول قال: «قوله: (وفيه وجوه مختلفة في الحسن) أي: في الوقف وجوه، يعني بها أنواع أحكام الوقف، وهي الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، وقلب التوين ألفا أو واوا أو ياء، وقلب الألف واوا أو ياء أو همزة، وقلب التاء هاء، وإلحاق هاء السكت،وحذف الواو والياء،وإبدال الهمزة حرف حركتها، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف: أي السكوت على آخر الكلمة مختارا ؛ لتمام الكلام، ونعني بالحكم ما يوجبه الشيء فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء» [3].

والرضي هنا ذكر وجوه الوقف جميعها، وقد تبعه الجاربردي وابن جماعة، إلا أن بعض النحاة تطلق كلمة (وجوه) الوقف على خمسة من التي ذكرها الرضي، هي الوجوه التي تختص بالوقف على الكلمة المتحركة الصحيحة الآخر، فالأنباري يقول: «إن قال قائل: على كم وجها يكون الوقف ؟ قيل خمسة أوجه: السكون، ... والإشمام، ... والروم، ... والتشديد، ... والإتباع» [4].

وقد افرد الدكتور عوض المرسي جهاوى عنوانا جانبيا خص به أوجه الوقف، وعند سرد هذه الأوجه اقتصر على ذكر: السكون والإشمام والروم والتضعيف والوقف

(١)شرح التصريح ، ٢/ ٣٣٨.
(٢)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧١.
(٣)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧١.
(٤)أسرار العربية ، لأبي البركات الانباري / ٤١٢.

بالنقل[1]. وهذه الأوجه التي ذكرها الأنباري ثم الدكتور جهاوى لا تعم الكلمات جميعها وإنما تختص بما كان متحركا من الكلمات على أن تكون صحيحة الآخر .

وأما ما ذكره الرضي فهي تعم الكلمات جميعها، وهو قد ذكرها مفصلة بحسب تعدد أواخر الكلمات من حيث الحروف والكلمات .

وسأحاول توضيح الأحكام التي تحتاج إلى توضيح لحاجتها إلى التعريف بها وبشروطها وما تجوز فيه .

ـ الإسكان المجرد :

وهذا مصطلح ذكره ابن الحاجب[2] وقد أطلق عليه جماعة من النحويين اسم (السكون) [3].

ويكون الوقف بهذا الوجه على الكلمة المتحركة الصحيحة الآخر، وقال الأنباري معرفا به:«السكون: هو حذف الحركة والتنوين.» [4]،وقد علل مجيء السكون وجها من أوجه الوقف فقال:«وأما السكون فلأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في السكون لا في الحركة» [5].

وقال ابن يعيش: «السكون هو الأصل والأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.» [6] وقد أضاف كل من الجاربردي وابن جماعة على قول ابن يعيش فقالا: «وسواء في ذلك المنون وغير المنون والمعرب والمبني»[7].

وأما الرضي فقد قال: «الإسكان المجرد: الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف، والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل، ويجوز في كل متحرك إلا المنصوب المنون فإن الفاشية لغة قلب التنوين ألفا، ... وإن كان آخر الكلمة ساكنا فقد كفيت مؤونة الإسكان نحوكم ومن ؛ فلا يكون معه وجه

(١)ينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د. عوض المرسي الجهاوي ، ٦٤.
(٢)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧١.
(٣)من الذين ذكروه بهذا الاسم ، الأنباري، وابن يعيش، ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) ٩/ ٦٧ ، وأسرار العربية ، ٤١٢.
(٤)أسرار العربية ، ٤١٢.
(٥)أسرار العربية ، ٤١٢.
(٦)شرح المفصل ، لإبن يعيش ، ٩/ ٦٧.
(٧)ينظر : مجموعة الشافية / ١٢٢.

من وجوه الوقف بل تقف بالسكون فقط»[1].

وقال السيوطي: «فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلا لأن معنى الوقف الترك والقطع لأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن لايوقف على متحرك، وهو اختيار كثير من القراء»[2].

وقال في موضع آخر: «السكون هو الأصل في الوقف على المتحرك وذكروا أنه لما كان الأصل شيئين، أحدهما: أن الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به؛ لأن الوقف هو الانتهاء، والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكنا، والآخر أن الوقف موضع استراحة لأنه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال وهو السكون»[3].

وأما علامة الإسكان فقد اتفق النحاة على وضع علامة خاصة به وهي خاء فوق الحرف الموقوف عليه[4]. والمراد بهذه العلامة كما يقول الأزهري: «خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال إنما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من أجزم انتهى والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لأن الدائرة صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكأنهم لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا»[5].

ـ الروم:

وهو في اللغة، كما يقول الجوهري: من «رمت الشيء أرومه روما إذا طلبته»[6].

أما في الاصطلاح فإن اللغويين والنحاة لم يختلفوا في تعريفه؛ إذ إن تعريفاتهم كانت متشابهة في مضامينها، سواء ما كان مختصرا أو لم يكن كذلك، فسيبويه لم يخص (الروم) بتعريف منفرد، وإنما أشار إليه بقوله: «وأما الذين راموا الحركة وهم الذين قالوا: هذا عُمَرْ؛ وهذا احْمَدْ؛ كأنه يريد رفع لسانه،

(١)شرح الشافية، للرضي ٢/ ٢٧٢.
(٢)الاتقان، ١/ ٨٩.
(٣)همع الهوامع، ٢/ ٢٠٧.
(٤)ينظر: الكتاب، ٤/ ١٩٦، والتكملة، لأبي علي الفارسي، ١٨٨، وشرح الشافية للرضي، ٢/ ٢٧٥.
(٥)شرح التصريح، ٢/ ٣٤٧.
(٦)الصحاح، ٥/ ١٩٣٨، مادة (روم).

حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب[1][2]».

وقد جمع صاحب الصحاح بين اللغة والاصطلاح وهو يعلق على كلام سيبويه السابق، فقال: «وروم الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركة مختلة مختفاة لضرب من التخفيف، وهو أكثر من الإشمام لأنها تسمع»[3].

ولما كان النحاة قد اتفقوا على تعريفه، رأيت أن أختار من تعريفاتهم ما رأيته أكثر شمولا وهو ما ذكره الرضي حيث يقول: «الروم: الإتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، وذلك إما حركات الإعراب، وهم بشأنها أعنى؛ لدلالتها على المعاني في الأصل، وإما حركات البناء كأين، وأمس، وقبل»[4].

وقد اختار النحويون للروم علامة ميزوه بها عن غيره من الأحكام الأخرى ؛ فقد قال سيبويه: «ولروم الحركة خط بين يدي الحرف»[5].وقد رد محقق (التكملة) على هذا بقوله: «والأصل خط قدام الحرف وما أثبته في غيره وهو الصواب وبه قال سيبويه»[6]. لكنه يعود فيورد قول سيبويه الذي ذكرته نفسه، فلا أدري من أين نقل ما رآه صوابا، فلعله واهم في نسبة هذا القول لسيبويه، والصحيح أنه للأشموني حيث يقول: «وهو

(١)أبو الخطاب : هو عبد الحميد بن عبد الحميد أبو الخطاب الاخفش الاكبر ، أحد الاخافشة الثلاثة المشهورين ، أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وابو عبيدة ، ولم يذكر من ترجم له سنة وفاته ، انظر : طبقات اللغويين والنحاة ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي ، ٤٠ ، البغية ، ٢/ ٧٤.

(٢)الكتاب ، ٤/ ٦٩.

(٣)الصحاح ، ٥/ ١٩٣٨ ، مادة (روم).

(٤)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧٥ ، وينظر : التكملة ، ١٨٨ ، أسرار اللغة ، ٤١٢ ، وكشف المشكل ، ٢٠٦ ، وشح المفصل لإبن يعيش ، ٩/ ٦٧ ، والايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، ٢/ ٣٠٣ ، والمقرب لابن عصفور ، ٣٧٧ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ،٤/ ١٩٨٨ ، مجموعة الشافية ، ٢/ ١٢٣ ، وارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧ ، اوضح المسالك ، لابن هشام ، ٣/ ٢٨٧ ، الجامع الصغير في النحو ، ٢٢٥ ، وشرح ابن عقيل ، ٢/ ٥١٢ ، كاشف الخصاصة لابن الجزري ، شرح التصريح ٢/ ٣٤٧ ، حاشية الصبان ٤/ ٢٠٩.

(٥)الكتاب ، ٤/ ١٦٩.

(٦)التكملة ، ١٨٨.

خط قدام الحرف هكذا...»[1].

وقد ذكر أبو علي الفارسي مثالا يوضح كيفية الروم بقوله: «وروم الحركة هو أن تضعف الصوت فلا تشبع ما تروم نحو «هذا فرج ر ورأيتك ر)[2].

والروم كما قيل: «حالة متوسطة بين الحركة والسكون»[3].

وأما عن قولهم: «ويدركه الأعمى والبصير» فإن ابن يعيش وضح ذلك بقوله: «وهذا مما يدركه الأعمى والبصير لأنه فيه صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا، ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث في أنتَ وأنتِ فلولا أن هناك صوتا لما فصلت بين المذكر والمؤنث»[4].

ويقول الصبان: «لأن فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا أي متحركا حركة محضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة»[5].

وبوصفه حكما من أحكام الوقف ؛ فإن ثمة سببا لمجيئه، وقد وضح ذلك سيبويه بقوله: «وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حالة ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك ما أراده الذين أشموا ؛ إلا أن هؤلاء أشد توكيدا»[6].

ـ الإشمام:

وهو لغة جاء من «شممت الشيء أشمه شما وشميما، وشممت بالفتح أشم لغة، ... وأشممته الطيب فشمه واشتمه بمعنى، ...، وإشمام الحرف: أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة ولا يعتد بها حركة لضعفها»[7].

أما تعريفه اصطلاحا، فإن النحويين تشابهت تعريفاتهم به،مثل تشابهها في الروم، وإذا نظرنا في كتاب سيبويه فإننا نجده لم يخصه

(١)شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، ٤/ ٢٠٩.
(٢)التكملة ، ١٨٨.
(٣)ينظر : همع الهوامع ، ٢/ ٢٠٨ ، مجموعة الشافية ، جاربردي ، ٢/ ١٢٢ ، شرح التصريح ، ٢/ ٣٤٧ ، و أثر القراءات في الاصوات والنحو العربي ابو عمرو بن العلاء، للدكتور عبد الصبور شاهين ، ٢٠٧.
(٤)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٦٧.
(٥)حاشية الصبان ، ٤/ ٢٠٩.
(٦)الكتاب ، ٤/ ١٦٨.
(٧)الصحاح ، ٥/ ١٩٦٢ (شمم).

بتعريف اصطلاحي، وإنما نجد إشارة إلى أنه يذكره حكما من أحكام الوقف[1]. وللتشابه الحاصل بين النحاة في تعريفه فإني أذكر تعريفا واحدا منها وجدته يتميز ببعض الشمول الذي لم أجده في غيره،وهو ما ذكره الشيخ خالد الأزهري حيث يقول: «والإشمام الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت يسمع، والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو» [2].

وكل ما اطلعت عليه من كلام النحاة يؤكد معرفة أصحابه بالإشمام حكما من أحكام الوقف، فيكون ما ذكره ابن يعيش فيه نظر، إذ يقول: «وبعض النحويين لا يعرف الإشمام ولا يفرق بين الروم والإشمام» [3]، وقد شاركه الأزهري ببعض ما ذكره حيث يقول: «وبعض الكوفيين يسمي الروم إشماما والتحقيق خلافه» [4].

إذاً هو حكم مستقل لما ذكرناه من تعريفات النحاة وما أشرنا إليه، فضلا عن أنهم خصوه بعلامة يعرف بها بدءا بسيبويه حيث يقول: «فللإشمام نقطة» [5]ويزيد أبو حيان القول وضوحا فيقول: «وعلامته نقطة بين يدي الحرف» [6].

ولأنه لا يدرك إلا رؤية تجد كتب النحاة قد خلت من ذكر أمثلة له لعدم إمكانية توضيحه كتابة، ويمكننا فهم طبيعته مما ذكره صاحب كشف المشكل بقوله: «والإشمام دون الروم فتقول: جاءني زيد بضم الشفتين بعد مضي الدال يفهمه المخاطب[7]الناظر ولا يدركه السامع ولا الأعمى» [8].

ومثلما كان هناك أسباب لمجيء الحكمين اللذين سبقا فإن لمجيئه أسبابا أو غايات وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: «فقام الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في

(١)ينظر : الكتاب ، ٤/ ١٨٦.
(٢)شرح التصريح ، ٢/ ٣٤١.
(٣)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٦٧.
(٤)شرح التصريح ، ٢/ ٣٤١.
(٥)شرح التصريح ، ٢/ ٣٤١.
(٦)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧ ، وينظر : شرح التصريح ، ٢/ ٣٤١.
(٧)حركة (المخاطب) في الاصل بالكسر والصحيح بالفتح.
(٨)كشف المشكل ، ٢٠٩.

الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال» [1].

وثمة غرض لمجيئه يذكره الأزهري بقوله: «والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال» [2].

وإنني عندما أقول: بأن هناك أسبابا لمجيئه فإن ذلك لا يعني إلزام السبب لمجيئه، وإنما نحن بالخيار فإذا ما أردنا الوقوف على هذا الحكم فلا مانع لتوافر الأسباب التي تسوغه.

ـ التضعيف:

لغة: «ذكر الخليل أن التضعيف أن يزاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر. وكذلك الإضعاف والمضاعفة .يقال: ضعفت الشيء وأضعفته وضاعفته بمعنى. وضعف الشيء: مثله وضعفاه: مثلاه، وإضعافه: أمثاله. وقوله تعالى: ﴿إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [3] أي ضعف العذاب حيا وميتا . يقول: أضعفنا لك العذاب في الدنيا والآخرة» [4].

أما التعريف الاصطلاحي ـ في ضوء استقرائي لتعريفات من اطلعت عليهم من النحويين ـ فإن تعريف أبي حيان كان أكثر شمولا من غيره، حيث فيقول: «التضعيف وهو أن يجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الأخير ليجتمع ساكنا فيحرك الثاني ويدغم فيه الأول» [5] .

وقد أطلق عليه بعض النحاة اسما غير (التضعيف)، ومنهم سيبويه[6] الذي سماه (التثقيل) وكذلك السيوطي في الهمع[7]. أما الأنباري فسماه (التشديد)حيث يقول: «(والتشديد) وهو أن تشدد الحرف الأخير نحو: (هذا عمرٍ،وهذا خالد) » [8].

وقد اصطلح النحاة علامة تميزه في الخط وإلى ذلك أشار الفارسي بقوله: «والتضعيف نحو: (هذا خالد ش) وعلامته في الخط شين فوق الحرف» [9]، وقد علل ابن يعيش اختيار الشين علامة له، فقال: «وأما كون الشين

(١)الكتاب ، ٤/ ١٦٨.
(٢)شرح التصريح ، ٢/ ٣٤١.
(٣)الاسراء ٧٥.
(٤)الصحاح ، ٤/ ١٣٩.
(٥)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧.
(٦)الكتاب ، ١/ ٢٩.
(٧)ينظر : همع الهوامع ، ٢/ ٢٠٧.
(٨)اسرار العربية ، ٤١٢ ، وينظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ٢/ ٤٢٨.
(٩)التكملة ، ١٨٨ ، وينظر : الكتاب ٤/ ١٦٨.

علامة التضعيف فكأنهم أرادوا شديدا أو أشد فاكتفوا بالدلالة بأول حرف منه»[1].

والتضعيف لا يمكن الوقوف به على كل كلمة متحركة؛ ولهذا نرى النحاة وضعوا له شروطا تسوغ[2] الوقوف به، وهي كما يأتي:

١-أن لايكون الحرف الأخير همزة . نحو بناء وأحياء، فهي وحدها مستثقلة، فترى أن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول وإذا ضعفت صار النطق بها كالتهوع . ولأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها موضع الكلام .

٢-أن يكون الحرف الأخير صحيحا، حيث لا يصح تضعيف حروف العلة، مثل الياء في القاضي والواو في يدعو، والألف في يخشى .

٣-أن لا يكون الحرف الأخير متحركا مسبوقا بساكن، «وإنما اشتراط أن يتحرك ما قبل الأخير لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركا في الوصل، وإذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو إلا متحركا في الوصل لئلا يلتقي ساكنان، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك»[3]. فلا يصح الوقف بالتضعيف على (زيد) أو (عمرو) «لئلا يجتمع ثلاث سواكن، الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه»[4].

٤-أن لا يكون منصوبا .

وقد زاد كل من الرضي والجابردي شرطا خامسا وتبعهم عليه الأزهري فقالوا: «يجب أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا»[5]. وقد علل الجابردي ذلك فقال: «لأن التضعيف كالعوض عن الحركة»[6]. لكن ياسين العليمي اعترض على هذا الشرط بقوله: «قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسألة كما هو قول المصنف فصل في الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسألة»[7].

والراجح ما ذهب إليه العليمي معتمدا على أننا منذ البدء في الكلام على أحكام الوقف

(١)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٦٨.
(٢)ينظر شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٣١٥ ، ومجموعة الشافية ، جاربردي ، ٢/ ١٣٢ ، وارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٨ ، وأوضح المسالك ، ٣/ ٢٨٦ ، وشرح التصريح ، ٢/ ٣٤٣.
(٣)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٣١٥.
(٤)شرح التصريح ، ٢/ ٣٤١.
(٥)ينظر : شرح الشافية ، ٢/ ٣١٥.
(٦)ينظر : مجموعة الشافية ، ٢/ ١٣٢ .
(٧)شرح يس العليمي ، ٢/ ٣٤١.

قد نوهنا على هذه الأحكام الخمسة التي مضت وبضمنها التضعيف هي أحكام الوقف على الكلمات المتحركة الآخر .

الوقف بالنقل:

وهو وجه معروف عند النحاة جميعهم، (وهو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير الساكن بحركة الحرف الأخير في الرفع والجر نحو (هذا البكر، ومررت ببكر» [1] وقد أطلق عليه الزجاجي[2] والأنباري[3] اسم الإتباع.

ولم يحدد سيبويه له مصطلحا، إنما ذكر هذا الوجه من أوجه الوقف بقوله:«هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهتهم التقاء الساكنين» [4]، وعلامته في الخط كما يقول الأشموني: «عدم العلامة» [5]. وقد اشترط النحاة لاستخدامه شروطا يجب توافرها في الكلمة التي يوقف عليها به . ولم يكن هذا الحكم مطرداً في الاستعمال، حيث إن استعماله قليل، وعلل الرضي قلته حيث يقول: «إنما قل هذا لتغيير بناء الكلمة في الظاهر بتحرك العين الساكن مرة وبالضم مرة وبالفتح مرة ومرة بالكسر، وإن كانت الحركات عارضة، وأيضا لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط» [6]، وقلته تأتي أيضا من جواز الوقف على ساكنين، وقد ذكر ذلك ابن يعيش حيث يقول: «اعلم أنه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوقره على الحرف الموقوف عليه» [7]. إلا أن استخدام (النقل) بالوقف لا يكون اعتباطا وإنما كانت هناك غاية تتحقق باستخدامها وهي الفرار من التقاء الساكنين وهي لغة ذكرها الزمخشري حيث يقول: «وهذه لغة من جد بالهرب من التقاء الساكنين» [8].

وثمة أسباب ذكرها أبو حيان بقوله: «وقال أبو علي[9] هذه الحركة لالتقاء الساكنين، وقال أيضا ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضا، ألا ترى أنها تدل على الحركة المحذوفة من الثاني، فدل قوله: إن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين والدلالة على حركة

(١)اسرار العربية ، ٤١٢.
(٢)الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي ٣٣٤.
(٣)ينظر : اسرار العربية ، ٤١٢.
(٤)الكتاب ، ٤/ ١٧٣.
(٥)شرح الاشموني ، ٤/ ٢٠٩.
(٦)شرح الشافية ، للرضي.
(٧)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٦/ ٧١.
(٨)الكشاف ، للزمخشري ، ١/ ١٧.
(٩)ينظر: الايضاح العضدي، لأبي علي ٢/ ٢٠.

الإعراب وقال المبرد والسيرافي: هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأشموا للدلالة، وقال أبو البقاء العكبري[1] لا يريدون بالحركة المنقولة أن حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لايكون قبل الطرف أنها مثلها »[2].

ولما كان الوقف بالنقل قليل الاستعمال نرى النحاة قيدوا استخدامه بشروط[3] يجب توافرها في الكلمة التي يوقف عليها به، وهي كما يأتي:

١-أن يكون الحرف المنقول إليه ساكنا فان كان متحركا فلا يجوز، وقد قال السيوطي: «فإن كان ماقبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم نقلا لحركة اللام إليها لأنها مشغولة بحركتها لأن النقل إنما كان فرارا من التقاء الساكنين وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله، ولغة لخم: النقل إلى المتحرك، قال[4]:

مَنْ يَأْتمر للحزمِ فيما قُصدُه تُحمَدْ مَسَاعِيهِ ويُعلمْ رَشَدُهْ»[5].

٢-أن يكون الحرف المنقول إليه قابلا للحركة، فلا نقل إلى حرف «إن كان ساكنا لا يقبل الحركة كالألف، نحو: باب وإنسان»[6].

٣-أن لا تكون الحركة المنقولة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزا وهذا مذهب البصريين إذ يجوز عندهم «رأيت الردءْ» ويمتنع «رأيت الضرب»، إما مذهب الكوفيين فإنه يجوز الوقف بالنقل، سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء كان الأخير مهموزا أو غير مهموز وقد رجحه ابن عقيل[7]، وذكر ابن يعيش تعليل الكوفيين لذلك فقال: «والكوفيون يجيزون ذلك في المنصوب كما يجوز في المرفوع والمجرور؛ قالوا وذلك لأن الغرض من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين وذلك موجود في النصب كما هو موجود في الرفع والجر وهو قول سديد»[8].

(١)ص٢٨.
(٢)ارتشاف الضرب، ٢/ ٣٩٩.
(٣)ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٩/ ٧١، شرح الشافية، للرضي ٢/ ٣٢١، وارتشاف الضرب، ١/ ٣٩٩.
(٤)قال العيني: وجز لم يد واجزه، ينظر: شرح الشواهد للعيني، ٤/ ٢١١.
(٥)شرح الاشموني، ٤/ ٢١١ ينظر.
(٦)شرح ابن عقيل، ٢/ ٥١٣.
(٧)ينظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ٥١٣.
(٨)شرح المفصل لابن يعيش، ٩/ ٧٢.

«وأجاز الأخفش[1] والجرمي والكسائي والفراء النقل في الفتحة إلى الساكن وإن لم يكن مهموزا،يقولون: رأيت العلم بنقل حركة الميم إلى اللام ويجيز الأخفش ذلك في رأيت عمر»[2]. وأرى أن النقل في المنصوب غير المنون لا يستثنى بهذا الشرط ولاسيما أن الكوفيين سمعوا ذلك من العرب كما يقول ابن عقيل[3] فاستخدامه من بعض العرب يجيزه والله اعلم، أما المنصوب المنون فلا يجوز ؛ لأن التنوين ليس بحركة وإنما هو: «نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا ووقفا»[4]، والنقل كما نعلم هو نقل حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله في الوقف عليها .

٤- أن لا يؤدي النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلام العرب إلا إذا كان الآخر همزة فيجوز نحو: «هذا الرديء»[5]، «ولا يقول في الرفع (عدل) لئلا يخرج إلى ما ليس في الكلام؛ إذ ليس في الكلام فعل بكسر الفاء وضم العين.»[6].

٥-أن لا يكون المنقول منه إلا حرفا صحيحا احترازا من نحو: ضبي، وغزو»[7] وعلل السيوطي ذلك فقال: «لأنه يؤدي إلى كون الآخر واوا قبلها ضمة بالمرفوع وذلك مرفوض»[8].

الفصل الثاني

أساليب الوقف على النون والتنوين والمتحرك الصحيح

لقد تعرضت سابقا لأحكام ووجوه الوقف حيث عرفت بما يحتاج منها إلى تعريف، إما في ما يأتي فاني أتعرض للأساليب التي يتم بها استخدام تلك الأحكام والوجوه، فأواخر الكلمات في اللغة تعددت وبحسب هذه الأواخر تعددت الأساليب التي يمكن لنا استخدامها في الوقف عليها بل إننا سنرى أن أكثر من حكم يصلح أسلوبا للوقف على

(١)الجرمي : هو صالح بن اسحاق ابو عمرو الجرمي البصري ، مولى جرم بن زيان من قبائل اليمن أخذ النحو عن الاخفش ويونس، مات سنة ٢٢٥هـ ، انظر البغية ٢/ ٨ ـ ٩.
(٢)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٩.
(٣)ينظر : شرح ابن عقيل ، ٢/ ٥١٣.
(٤)حاشية الخضري على ابن عقيل، للخضري، ١/ ٣٣.
(٥)ينظر : شرح ابن عقيل ، ٢/ ٥١٣.
(٦)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٧٢.
(٧)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٨.
(٨)همع الهوامع ، ٢/ ٢٠٨ ، وينظر : شرح التصريح ، ٢/ ٣٤٢.

حالة معينة من أواخر الكلمات، وإنني عندما أطلقت عنوان (الأساليب) رأيت في هذه الكلمة تخلصا من قيود كلمة (أحكام) التي توحي بجرسها بعضا من التحديد والحصر لا تجده في كلمة (أساليب)، ولاسيما أن آخر كلمة واحدة قد يحتمل أكثر من حكم للوقف عليه كما أشرت سابقا،ثم إن الرضي وضح كلمة الحكم بقوله: «ونعني بالحكم ما يوجبه الشيء، فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء» [1]، في حين إن الوقف – وكما سنرى – يحتمل أكثر من شيء واحد لأحدهما، ولتبيان ذلك سأقوم بعرض هذه الأشياء عن طريق تعداد أواخر الكلمات موضحا الأحكام[2] التي يتم الوقوف بها عليها إن شاء الله تعالى .

المبحث الأول: أساليب الوقف على المنون:

لقد اختلفت أساليب الوقف على المنون وبحسب ثلاث لغات فصلها ابن مالك[3] بقوله: «وفي الوقف على المنون ثلاث لغات: إحداها لغة ربيعة وهي أن يوقف عليه بحذف التنوين مطلقا ثم يسكن آخر الكلمة، سواء كان في الرفع أو النصب أو الجر، فنقول: هذا زيد، وشاهدت زيد، ومررت بزيد. ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر[4]:

أَلَا حَبّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثِها لقد تركتْ قلبي بها هائما دَنِفْ .

فقال: دنف ولم يقل: دنفا .

وقد أنكر المبرد على أصحاب هذه اللغة لفظهم هذا، فابن يعيش يقول: «قال أبو العباس المبرد: من قال رأيت زيد بغير ألف يلزمه أن يقول في جمل: جمل، يريد أنه إذا وقف على المنصوب بلا ألف فأجراه مجرى المرفوع والمجرور وسوى بين ذلك لزمه إن يسوي بين الفتح والكسر والضم بتخفيف الفتحة كما تخفف الضمة في عضد، والكسرة في فخذ وكتف» [5]. ومثله أبو حيان ؛إذ أنكر صحة هذه اللغة واستبعدها حيث يقول: «ربيعة هو والله ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان، وفي البطون التي تفرعت عن ربيعة عالم شعراء ولا يحصون، ولا يوجد في

(١)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧١ . ص٣١.
(٢)سيكون الكلام في الفصل الثاني على أساليب الوقف ،والأساليب الأخرى سنتكلم عليها في الفصل القادم.
(٣)ينظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٨٠.
(٤)قال محقق شرح الكافية : ((لم يعزه احد الى القبائل)) ، شرح الكافية ، ٤/ ١٩٨٠.
(٥)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٠.

لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفا إلا إذا كان على سبيل الندور، وعن الجمهور أن هذا ما جاء في الشعر ولا جاء في الكلام»[1].

والثانية[2]: لغة الأزد وهي أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، و واواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، كقولك: رأيت زيدا، و (هذا زيدو) و(مررت بزيدي)، وقال امرؤ القيس[3]

إنَّ الَّشقاءَ على الأَشْقَينَ مَصْبُوبُو

فوقف عليه بواو، وقال:

أرى أمَّ عمرٍو دَمعها قد تَحَدَّرَا

بكاءً على عمرٍو ما كان أَصْبَرَا[4]

فوقف بالألف وقال:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ

بقوله:

بسقطِ اللوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ[5]

فوقف بالياء»[6].

وقال ابن يعيش عن هذا الأسلوب: «وهو في القلة كلغة من قال رأيت زيد»[7].

وقد نفى أبو حيان الفصاحة عن أصحابها بقوله: «وزعم أبو عثمان[8] أنها لغة قوم من اليمن ليسوا فصحاء»[9]. إلا أن النحاة وأبو حيان منهم أكدوا نسبة هذه اللغة إلى أزد السراة وقبيلة الأزد معروفة بفصاحتها وأصالة لغتها .

الثالثة: لغة سائر العرب، وهي أن يوقف على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفا وبالسكون وحذف التنوين بلا بدل[10]، وذلك نحو: (هذا زيد) و (مررت بزيد)، (وشاهدت زيداً)، «والمراد بالمفتوح ما فتحته لغير الأعراب نحو: (أيها) و (اها)»[11]. وقد اختلف النحاة في تعليل إبدال التنوين ألفا في النصب، فسيبويه يقول: «أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف

(١)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٢.
(٢)ينظر : شرح الكافية ، ٤/ ١٩٨٠ .
(٣)الديوان ، ٢٢٧ ، وفي الديوان (مصبوب) لا (مصبوبو) كما في اعلاه.
(٤)ينظر كشف المشكل ، ٢٠٨ ، والبيت لامرئ القيس ، انظر الديوان ، ٦٩.
(٥)البيت لامرئ القيس ايضا ، انظر الديوان ، ص٨.
(٦)كشف المشكل ، ٢٠٨.
(٧)شرح المفصل ، ٩/ ٧٠.
(٨)ابو عثمان : هو بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : ابن عدي ابن حبيب الامام أبو عثمان المازني ، مازن بني شيبان ، كان اماما في العربية متسعا في الرواية مات سنة ٢٤٨ ، ينظر البغية ، ١/ ٤٦٣.
(٩)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٣.
(١٠)ينظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٨١.
(١١)شرح الكافية السافية ، ٤/ ١٩٨١.

الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون.» [1]، أما ابن يعيش فيقول: «إننا إنما أبدلنا في النصب من التنوين لخفة الألف والفتحة»[2]، وقال في موضع آخر: «وإنما أبدل من التنوين ألف في حال النصب لأن التنوين زائد يجري مجرى الإعراب فكذلك التنوين لا يوقف عليه» [3].

وقال شارح التوضيح: «وإنما أبدل التنوين بعد الفتح ألفا لأن التنوين شبيه الألف من حيث إن اللين في الألف تقاربه الغنة في التنوين فأبدلوه ألفاً لما بينهما من المقاربة»[4].

وأما في عدم إبدال الواو والياء بعد الضمة والكسرة، فقد ذهب النحاة في ذلك إلى علل كثيرة، فالأنبا ري يقول: «إنهم لو أبدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة، ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم فلذلك لم يبدلوا منه الياء» [5]. وعلل ابن يعيش ذلك بقوله:«لو أبدلو من التنوين في الرفع لكان بالواو ولو أبدلوا في الجر لكان بالياء، والواو والياء يثقلان والياء كالألف في الخفة» [6].

مما سبق يتضح لنا: أن حذف التنوين في الرفع والجر وقلبه ألفا في النصب إنما يأتي تماشيا مع طبيعة اللغة العربية التي من طبيعتها الميل نحو السهولة والخفة

المبحث الثاني: أساليب الوقف على المحرك:

ويشمل هذا المبحث المحرك بأنواعه جميعا إلا هاء التأنيث، إذ إن بإمكاننا الوقف عليه بخمسة أوجه[7]، هي: «الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل» .

وقد جمعها ابن مالك في كافيته، حيث يقول:

وغيرُ (ها) التأنيثِ من مُحَّركِ سكنْهُ أوْ قِفْ رائَم التحركِ

أو اشْمْم المضمومَ والتسكينُ أصلٌ وجدوى غيرِه تبينُ

(١)الكتاب ، ٤/ ١٦٦.
(٢)شرح المفصل ،لابن يعيش ٩/ ٧٠.
(٣)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٧٠.
(٤)شرح التصريح ، ٢/ ٣٣٨.
(٥)اسرار العربية ، ٤١٣.
(٦)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٠.
(٧)ينظر:الكتاب،٤/ ١٦٧ شرح الشافية للرضي ، / ٢٧١ ، وارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧ ، واسرار العربية ، ٤١٢.

وما يلي التحريكَ إن لم يعتلِلْ ولم يكن همزا كآخرِ (الوعِل)

فجائزٌ تضعيفُه في الوقفِ وقد أجيزَ نقلُ شَكلِ الحرفِ

لساكنٍ يقبلُ تحريكا كما في القول بعضُ الراجزينَ القُدَما

ونقلُ فتحٍ من سوى المهموزِ لايراه بصريٌّ و كوفٍ نقلا

والنقل أن يُعدم نظيرَ ممتنع في غيرِ ذي الهمزِ كـ (شر) مرتفع

وصحَّ وقفُ لخمٍ بالوقف إلى محركٍ وغير (ها) لن يقبلا» [1]

وهذه الأوجه تختلف في صحة استخدامها في الوقف تبعا للحركة، فللضمة كما أن للكسرة والفتحة أساليبهما، ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

أ- **إذا كانت الكلمة مضمومة:**

وفي هذه الحالة يمكن استخدام الأساليب الآتية:

١-الإسكان: «والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والإشمام ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون» [2].

وذلك نحو: كتاب، وهذا زيد .

٢-التضعيف:نحو «هذا فرج ر» [3].

٣-الإشمام: «وهو مختص بالمضموم سواء كانت ضمة بناء أم غير» [4].

٤-التضعيف: مستوفيا الشروط التي ذكرت في مبحثه، كنحو قولنا:(هذا خالد ش)[5].

٥- النقل: وهو جائز في المضموم محددا بشروطه التي ذكرت نحو قول الشاعر:

عَجِبْتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُه

من عَنَزِي سبّني لم أضرِبُهْ[6]

حيث نقل حركة (الهاء) وهي الضمة إلى (الباء) الساكن في (أضربه).

ب- **إذا كانت الكلمة مفتوحة غير منونة**[7]:

فيجوز الوقف عليها بالأوجه الآتية:

١-الإسكان

(١)شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٨٧.

(٢)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧٢.

(٣)التكملة ، ١٨٨.

(٤)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧.

(٥)التكملة ، ١٨٨.

(٦)البيت لزياد الأعجم ، ينظر : شرح المفصل،لابن يعيش ٩/ ٧١.

(٧)ينظر : شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧٢ ، وارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧.

٢-الروم: «ومذهب الجمهور جوازه في الفتحة» [١]، ونقل الرضي عدم جوازه في المفتوح عند االفراء، حيث يقول: «فمذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته وجزؤه كله» [٢]. ونقل أبو حيان مثل ذلك عن أبي حاتم[٣]، فقال: «زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه»[٤].

وأرى أن صحة الوقوف عليه بالإسكان تجعل الوقف بالروم عليه جائزا .

٣-التضعيف: ولم يصرح بعدم جوازه سوى أبي حيان ؛ إذ يجعل للوقف به على الحروف شروطا حيث يقول: «وله شروط: أحدها: أن لايكون منصوبا في أشهر اللغات» [٥].

لكن النحاة قالوا بجوازه في المنصوب غير المنون، فالرضي يقول: «اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون»[٦].

«وقد جاء في المنون المنصوب في ضرورة الشعر:

لقد خَشِيتُ أنْ أرى جَدَبّا

في عامِنا ذا بعدَما أخْصَبّا[٧]

٤-النقل: وهو مذهب الكوفيين، أما البصريون فقد منعوا ذلك في المفتوح[٨]. وكونه مفتوحا فإن الإشمام لا يجوز فيه ويؤكد ذلك ما نقله الرضي بقوله: «لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم» [٩].

جـ - إذا كان مكسوراً:

المرفوع والمجرور يشتركان في أساليب الوقف عليها، إلا الإشمام فإن النحاة لم يتفقوا على جوازه في المجرور والمكسور، فأبو حيان يقصر جوازه بالكسائي، حيث يقول:

(١)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧.
(٢)شرح الشافية ،للرضي، ٢/ ٢٧٥.
(٣)ابو حاتم : سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ابو حاتم الجبتاني ، كان اماما في علوم القرآن واللغة والشعر ، من تصانيفه : اعراب القرآن ، لحن العامة ، المقصور والممدود ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٥٥ ، ينظر البغية ١/ ٦٠٦.
(٤)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧.
(٥)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧.
(٦)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٣١٦.
(٧)البيت لرؤبة بن العجاج ، ينظر : شرح الشافية، للرضي ١/ ٣١٨.
(٨)ينظر : ابن عقيل ، ٢/ ٥١٢.
(٩)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧٦.

«وما روي عن الكسائي أنه يعجبه أن يقسم آخر الحروف الرفع والخفض في الوقف»[1]، وقد يكون الكسائي وحده الذي أجاز ذلك، لأن ثمة من نسب ذلك للكوفيينجميعا، لكن الرضي رد عليهم بقوله: «وعزى بعضهم إلى الكوفيين تجويز الإشمام في المجرور والمكسور، والظاهر أنه وهم ؛ لم يجوزه احد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم لأن آلة الضمة الشفة، وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ليستدلوا بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها، والشفتان بارزتان لعينه فيدرك نظره ضمهما، وأما الكسرة فهي جزء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق، وهما محجوبان بالشفتين والسن فلا يمكن للمخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين.»[2].

والمعروف أن الروم جائز في المجزوم، إلا أن الزجاجي يرى عدم جوازه فيه فيقول: «والإشمام وروم الحركة إنما يكونان في المرفوع.»[3]، وقد رده ابن السيد البطليوسي[4] فقال: «ليس هذا مذهب سيبويه والخليل وإنما هو مذهب ينسب إلى ابن كيسان[5]، والإشمام وحده هو الذي لا يكون إلا في المرفوع»[6].

فما كان مكسورا أو مجرورا يمكننا الوقف عليه بأوجه الوقف التي استخدمناها مع المرفوع إلا الإشمام ؛ لماذا ذكرنا، وهو الصحيح أما ما عداه من أوجه فيجوز الوقف فيه على المكسور والله اعلم .

المبحث الثالث: أساليب الوقف على ما آخره نون:-

هناك نونات ثلاث، وقد احتوى الوقف عليها بعض المسائل، وهذه الثلاثة هي:-

(١)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٧.
(٢)شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٦.
(٣)الحلل ، ٣٣٤.
(٤)البطليوسي : هو عبد الله بن محمد السيد - بكسر السين - ابو محمد البطليوسي . كان عالما باللغات والآداب ، من مصنفاته : شرح ادب الكاتب ، شرح الموطأ ، شرح سقط الزند ، مات سنة ٥٢١هـ ببلنسية ، ينظر البغية ، ٢/ ٥٥.
(٥)ابن كيان : هو محمد بن احمد بن ابراهيم بن كيان ابو الحسن النحوي ، مات سنة ٣٢٠هـ ، ينظر البغية ، ١/ ١٨.
(٦)الحلل ، ٣٣٤.

(نون إذن، ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة) وسنعرض الوقف عليها وكما يأتي:

أ- **نون إذن:**

اختلف النحاة في الوقف على نون (إذن) وخلافهم قائم بين من يقف عليها بالألف وبين من يقف عليها بالنون، وقد نقل الأشموني مذهب الجمهور في الوقف عليها حيث يقول: «اختلف في الوقف على إذن، فذهب الجمهور إلى انه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون المنصوب.» (١).

لكن بعض النحاة ذهبوا إلى أن الوقف عليها يكون (بالنون) ومن هؤلاء: المبرد والمازني إلا أن الرضي(٢) ينقل عن المبرد جواز الوجهين.على أن الأشموني ينقل كلاما يؤكد منع المبرد لكتابتها (ألفا) في الوقف، حيث يقول:«وعن المبرد اشتهى أن اكوي يد من يكتب إذن بالألف مثل أن ولن» (٣).

والأشموني(٤) يذكر أن ابن عصفور من الذين ذهبوا إلى مذهب المبرد، وما وجدته في المقرب ينفي ذلك، فابن عصفور يقول:- «إلا أن يكون الساكن نون إذن فإنك تبدل منها ألفا» (٥).

وثمة رأي ثالث ينقله الأشموني حيث يقول: «والثالث التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء .» (٦)، وقد نسب الصبان(٧) هذا الرأي إلى السيوطي في كتابه الهمع، وعند رجوعي إليه لم أجد هذا الرأي فيه(٨).

والذي أراه أن(نون)إذن يوقف عليها بالألف لكتابتها في المصحف، فضلا عن أن الجمهور ومعهم ابن هشام(٩)كانوا قد ذهبوا إلى ذلك كما ذكر، ثم إن هذه النون ساكنة، فبم تختلف عن التنوين الذي يعرف بأنه نون ساكنة تلحق الاسم وعند وقوفنا عليه في النصب نقلبه ألفا فما المانع من إجرائها مجرى التنوين في الوقف، ولاسيما وأنها مسبوقة بحرف مفتوح وهذا يسوغ كتابتها بالألف عند الوقف، وهذا ما يؤكده الرضي

(١)شرح الاشموني ، ٤/ ٢٠٦.
(٢)ينظر : شرح الشافية ، للرضي ، ٢/ ٢٨٠.
(٣)شرح الاشموني ، ٤/ ٢٠٦.
(٤)ينظر: شرح الاشموني ، ٤/ ٢٠٦.
(٥)المقرب لابن عصفور ، ٣٨٤.
(٦)شرح الاشموني ، ٤/ ٢٠٦.
(٧)ينظر حاشية الصبان ، ٤/ ٢٠٦.
(٨)ينظر همع الهوامع ، ٢/ ٢٠٨.
(٩)ينظر الجامع الصغير في النحو ، ٢٢٥.

بقوله:«وأما إذن فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف لأنها تنوين في الأصل» [1].

ب- نو ن التوكيد الثقيلة:-

الوقف على هذه النون قال فيه سيبويه: «فأما الثقيلة فلا تتغير في الوقف لأنها لا تشبه التنوين» [2]. ويقول المبرد: «اعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها كالوقف على غيرها من الحروف المبنية على الحركة، فإن شئت كان وقفها كوصلها، وإن شئت ألحقت هاء لبيان الحركة كما تقول ارمه واغزه واخشهْ، فهذا وجهها، وان شئت قلت على قولك: ارم، واغز، اخش،فقلت: اضربن، وارمين، وقولن، فهذا أمر الثقيلة.» [3]

جـ - نون التوكيد الخفيفة:-

لقد فصل القول في الوقف على هذه النون سيبويه، حيث قال: «اعلم أيه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ثم وقفت جعلت مكانها ألفا كما فعلت ذلك بالأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة، كما أن التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أن التوكيد علامة (المتمكن) فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف؛ وذلك قولك: اضربا، إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة. وهذا تفسير الخليل.وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألف ولام رددتها كما ترد الألف التي في: هذا مثنى كما ترى إذا سكت، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: اضربي وللجميع: اضربوا، وارموا، وللمرأة: ارمي واغزي. فهذا تفسير الخليل وهو قول العرب ويونس[4] وقال الخليل إذا كان ما قبلها مكسورا أو مضموما ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واوا، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: اخشي، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة اخشوا، وقال: هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجرورا أو مرفوعا . وأما يونس فيقول: اخشي واخشووا يزيد الياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة . فقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمْرو،

(١)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٧٩.
(٢)الكتاب ، ٣/ ٥٢٣.
(٣)المقتضب ، للمبرد ، ٣/ ١٧.
(٤)يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري ابو عبد الرحمن ، سمع منه الكسائي والفراء ، مات سنة ١٨٢هـ ، ينظر : البغية ٢/ ٣٦٥.

ومررت بعمْري . وقول العرب على قول الخليل .

وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع للجميع رددت النون التي تثبت في الرفع وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربين، وهل تضربون، وهل تضربان ولا تقول: هل تضربونا فتجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة . وينبغي لمن يقول بقول يونس في اخشَيْ واخشووا إذا أراد الخفيفة أن يقول: هل تضربُوْ، يجعل الواو مكان الخفيفة كما فعل ذلك في اخشي لأن ما قبلها في الوصل مرتفع إذا كان الفعل للجمع ومنكسر إذا كان للمؤنث ولا يرد النون مع ما هو بدل من الخفيفة كما تثبت في الصلة، فإنما ينبغي لمن قال بذا أن يجريها مجراها في المجزوم، وفعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع» [1].

وللمبرد في الوقف على النون الخفيفة في فعل مرتفع للجميع مفاده: أنك «إذا وقفت على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع – حذفت النون» [2] فنراه قد خالف الجميع فيما ذهب إليه .

(١)الكتاب ، ٣/ ٥٢١.

(٢)المقتضب ٣/ ١٨.

المبحث الرابع: أساليب الوقف على ما آخر الهمزة:- [3].

إن ثمة اختلافا سنلحظه في أساليب الوقف على الهمزة، حيث أنها تختلف فيما بينها لاعتبارات شتى وحقيقة الهمزة كما يقول الرضي: «هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق، فإذا أوقفوا عليها – وبالوقف يصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل، وذلك أو الحركة التي تلي الحروف تبين جرسه، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء، لأنها أين منها احتاجوا إلى بيانها» [4]. وبعد مراعاة عدم جواز الوقف بالتضعيف على الهمزة لما ذكرنا سابقا يجب الانتباه إلى أن الهمزة لا تخلو من أن تكون إما محققة وإما مخففة، والتحقيق والتخفيف يكونان تبعا للناطقين بهما؛ فهم ما بين محقق ومخفف . وفيما يأتي نحاول توضيح ذلك إن شاء الله .

(٣)ينظر الكتاب ، ٢/ ١٧٧ ــ ١٧٩ ، والتكملة ، ١٩٥ ، وشرح المفصل ٩/ ٧٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣١٠ ، شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٦.

(٤)شرح الشافية ، للرضي ٢/ ٣١١.

أ- الهمزة المحققة:

والوقف عليها يتبع حركة الحرف الذي قبلها؛ إذ لا يخلو أن يكون ساكنا أو متحركا، فأوجهه تختلف من الهمزة التي قبلها ساكن عن التي يكون قبلها متحرك، وكما يأتي:

١- **إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا:-**

والوقف عليها في هذه الحال يختلف بين كون الحرف الساكن حرفا لينا أو حرفا غير لين

١- أ:- **فإذا كان الحرف لينا:-** فالوقف عليها يكون بالأوجه الآتية:

١- أ- ١- إذا كان منصوبا منونا فيبدل التنوين ألفا كقوله:(لبست رداءاً) و(اشتريت كساء)

١- أ- ٢- إذا كان مرفوعا أو مجرورا:- فالوقف عليها يكون بالأساليب الآتية:

١- أ- ٢- أ- بالإشمام.كقولنا: هذا رداءْ.

١- أ- ٢- ب- بالإشمام .

١- أ- ٢- ج- بالروم: كقولنا: هذا رداءَ

١- ب- **إذا كان ما قبل الهمزة حرفا غير لين:** والأساليب في هذه الحالة تختلف تبعا لحركة الحرف الذي يسبق الهمزة، وكما يأتي:-

١- ب- ١ **إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا:** فيراعى في الوقف عليها طبيعة الاسم وكما يأتي:

١- ب- ١- أ- **إذا كان منصوبا منونا:** فبإبدال التنوين ألفا،نحو:أعطني من عملك جزءا.

١ - ب -١- ب - **إذا كان الاسم متحركا غير منون،** فالوقف على الهمزة يكون بما يأتي:

١- ب- ١- ب -١ - **بالروم** .

١- ب- ١- ب - ٢- **بالإشمام** .

١- ب- ١- ب - ٣- **بالنقل:** ويكون بنقل حركتها إلى الساكن الذي قبله، وعلل الرضي ذلك بقوله: «وذلك لأنها كانت بعد الساكن كانت أخفى؛ لأن الساكن خافٍ فيكون خافٍ بعد خافٍ، فإذا حركت ما قبلها كانت أبين لها.» [1].وهذا النقل يختلف من قوم إلى قوم بحسب لغتهم،وهو كما يأتي:

١- ب- ١- ب- ٣- أ: إلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها، نحو: هذا الردء، ومن البطئ، وجنيت الكمأ . فالنقل يشمل الحركات جميعها، في حين أن الفتحة لا يجوز نقلها في غير الهمزة وكذلك لم يمتنع النقل إذا أدى إلى انتقال إلى وزن غير مرفوض، وهذا يجوز مع الهمزة فقط .

١- ب- ١- ب - ٣- ب: إتباع العين ألفاء في الحركة، وهذا شأن بعض تميم حيث يقول

(١)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٣١١.

الرضي:«وبعض تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة أيضا مع عروضها، فيترك نقل الحركة فيما يؤدي إليهما،أي الثلاثي المكسور الفاء والمضمومهما، بل يتبع العين فيهما الفاء في الأحوال الثلاث، فيقول: هذا البطؤ، ورأيت البطؤ، وهذا الردئ، ومررت بالردئ، ورأيت الردئ» [1]

١- ب- ١- ب- ٣-ج : قلب الهمزة إلى حرف يجانس حركة الهمزة، فيقولون: هذا الوثو والبطو والردو . ومررت بالوثي والبطي والردي، بسكون العين في الجميع إلا في النصب، ويذكر الرضي سبب ذلك بقوله: «وأما في حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف؛ إذ الألف لا تجيء إلا بعد فتحة، فيقول: رأيت الوثا، والبطا والردا، بالنقل والقلب، فههنا بين الهمزة بقلبها ألفا كما بين بعضهم الألف في نحو حبلى بقلبها همزة ؛ لأن الألف المفتوح ما قبلها ههنا أبين من الهمزة الساكن ما قبلها، كما أن همزة المتحرك ما قبلها كانت أبين من الألف هناك» [2].

١- ب- ١- ب -٣- د:قلب الهمزة إلى حرف مجانس مع نقل حركتها إلى الحرف الذي قبله

١- ب- ١- ب- ٣- هـ: قلب الهمزة إلى حرف مجانس لحركة الفاء، وإتباع العين حركة الفاء، وتعليل ذلك هو: «أن الذين تفادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهمزة أيضا، فيقولون: هذا البطو، مررت بالبطو، ورأيت البطو، وهذا الردي، ورأيت الردي، فألزموا الواو في الأول والياء في الثاني، وفي هذا المقلوب لامه حرف لين لا يكون روم ولا إشمام ؛ لأن الحركة كانت على الهمزة لا على حرف اللين» [3].

٢- إذا كان ما قبل الهمزة متحركا:

تعدد أساليب الوقف على الهمزة في هذه الحالة؛ ويجيء ذلك من تعدد طرائق النطق التي رويت عن العرب وتكون كما يأتي:

٢- أ - الإسكان، والروم، والإشمام، ولا يصح في هذه الحالة الوقف بالتضعيف والنقل؛ «لأن حركة ما قبلها تبينها» [4].

(١)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٣١١.
(٢)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٣١١.
(٣)شرح الشافية ،للرضي ٢/ ٣١٣.
(٤)شرح الشافية ،للرضي ٢/ ٣١٣.

٢ – ب– قلب الهمزة إلى حرف مجانس لحركتها، فيقولون: هذا الكلو، ورأيت الكلا، ومررت بالكلي . وهذا الوجه يكون إذا كان ما قبل الهمزة مفتوحا أما إذا كان مضموما أو مكسورا فلا يمكن؛ «لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضم، ولا الواو الساكنة بعد الكسر، ولأن الضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام، فبقوا الهمزتين على حالهما ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح قبلها» (١).

ب– الهمزة المخففة:

ب – ١ – إذا كان ما قبلها ساكنا:

يكون الوقف عليها بالأساليب الآتية:

ب ـ ١ – أ – نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها نحو: الخبْ، والردْ، والبطْ، فيصبح الوقف على الحرف، بالإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف .

ب ـ ١ – ب – إذا كان منونا منصوبا: فيوقف عليه بقلب تنوينه ألفا بعد حذف الهمزة، نحو: رأيت بطا وردا وضبا .

ب ـ٢ – إذا كان ما قبلها متحركا:

فالوقف عليها يكون بتدبير الهمزة بحركة ما قبلها، أي تقلب إلى حرف مشابه لحركة الحرف الذي يسبقه ؛ فالخط ألف في الأحوال الثلاث، وهمزة أكمؤ واو وهمزة أهنئ ياء، ويمكن الوقف عليها بعد ذلك بالإسكان فقط .

المبحث الخامس: الوقف على هاء السكت(٢):-

وهو أسلوب يمكننا الوقف به على بعض الكلمات، وقد عدها ابن مالك خاصية من خواص الوقف، حيث قيدها ببعض المواضع التي ذكرها في كافيته(٣)، وهي كما يأتي:

الأول: ياء المتكلم:حيث تزاد بعده، وذلك كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩﴾ (٤).

الثاني: بعد الفعل المحذوف الآخر جزما: كقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ (٥).

الثالث: بعد الفعل المحذوف الآخر وقفا كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (٦).

الرابع: بعد (ما) الاستفهامية: وإلحاق الهاء بعدها قد يكون واجبا، ويكون جائزا، فأما الواجب، فهو الذي يكون في الوقف على

(١)شرح الشافية ، للرضي٢/ ٣١٣.

(٢)ينظر : الكتاب ، ٤/ ٦٤ ، شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٧.

(٣)ينظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٧.

(٤)الحاقة : ١٩.

(٥)الانعام : ٩٠.

(٦)البقرة : ٢٥٩.

(ما) الاستفهامية، المضاف إليها، ففي قولنا: مجيء م جئت؟ نقول في الوقف مجيء مه، وكذلك: اعتداء مه .

فإذا كانت (ما) الاستفهامية مجرورة بحرف جر جاز أن يوقف عليها بالهاء وبغيرها كقول الراجز:

يـــا رُبَّ يـــوم لي لا أضَـــلّلُهْ

أرْمَضَ مِنْ تَحتِ وأضحى مِنْ عَلُهْ[1]

الخامس: على ما كان من الأفعال على حرف أو حرفين: فإلحاقها واجب، كقولنا «قِ زيد» «ولا تقِ عمرا» فنقول فيا لوقف عليها: (قِه)، (ولا تقِه) .

الأول: كل محرك حركة بناء لازمة:- فـ «يجوز أن تلحق هذه الهاء على محرك حركة بناء لازم نحو: (كيف) و (ثم) و (إن) و(لا).» [2]

وهناك مواضع امتنع الوقف عليها ها السكت وهي كما يأتي:

الأول: الفعل الماضي[3]:-

الثاني: الأسماء التي تكون حركتها حركة عارضة كاسم (لا) والمنادى المضموم، والعدد المركب . وقد نبه ابن مالك إلى حالة يكون فيها إلحاق الهاء في الوصل أيضا، فقال: «وقد يعطى الوصل حكم الوقف، فمن ذلك قراءة غير حمزة، والكسائي ﴿لَم يَتَسَنَّهْ﴾ [4] و﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [5]. ومنه قول بعض طيئ في قوله: (هذه حبلو يا فتى).

ومنه ما جاء من نحو قوله:

مثلُ الحريقِ وافَقَ القَصَبّا .

فأعطى الياء في الوصل من التضعيف ما كان يعطيها الوقف عليها فقال: القصبا» [6].

(١)قال العيني : قال ابو ثروان ، ينظر : شرح شواهد العيني ، ٤/ ٢١٨.

(٢)انظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ٢٠٠٠.

(٣)انظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ٢٠٠٠.

(٤)البقرة : ٢٥٩.

(٥)الانعام : ٩٠.

(٦)شرح الكافية الشافية ، ٤/ ٢٠٠١.

الفصل الثالث

أساليب الوقف على الضمائر والمعتل

وسبب الجمع بين الضمائر والمعتل بناء الضمائر وسكون المعتل، والوقف عليها كما يأتي:

المبحث الأول: الوقف على الضمائر:-

إن انقسام الضمائر على متصل ومنفصل تسبب في اختلاف الأساليب التي يوقف بها عليها بحسب تلك الضمائر، وسأوضح ما وقف عنده النحويون في الوقف منها كما يأتي:

أ ـ الضمائر المنفصلة: وبيان الوقف عليها بما يأتي:

١ - أنا:-

يقول أبو علي الفارسي: «تقول: أنَ فعلت ذلك، فإذا قلت: أنا، فقد ألحقت في الوقف ألفا»[١]، وقد ذكر الرضي ذلك بقوله: «وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضا في السعة، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل إلا ضرورة، قال[٢]:

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني
حميدُ قد تذريتُ السَّنَاما»[٣]

وقال ابن يعيش عن هؤلاء الذين يصلونها بالألف:«فقد كثر ذلك عنهم حتى قال الكوفيون أنها من الكلمة وليست زائدة، فهذه الألف في كونها لازمة مجتلبة في الوقف لبيان الحركة، كالهاء في(كتابيه .. وحسابيه»)[٤].

وهناك لغة أخرى ذكرها الرضي حيث يقول: «وبعض طيئ يقف عليها بالهاء مكان الألف فيقول: أنه، قال حاتم[٥]: هكذا فزدي أنه»[٦]. وقال محقق شرح الشافية معقبا على كلام حاتم: «الذي في مجمع الأمثال للميداني[٧]«هكذا فصدي»... ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا المثل إلى حاتم ولا روايته بهذا اللفظ.»[٨]أما عن أصل (أنا) الذي قال عنه الفارسي إنه (أنَ) فالرضي يذكر خلافه ويقول:«وقف على (لكنا) بالألف لأنه (أنا) في الأصل جاءت بعد (لكن) ثم نقلت حركة

(١)التكملة ، ٢٠٢.
(٢)هذا البيت لحميد بن حريث بن بجدل الكلبي ، ينظر : شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٥.
(٣)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٥.
(٤)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٨٤.
(٥)حاتم الطائي الشاعر العربي المشهور.
(٦)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٤.
(٧)ينظر : مجمع الامثال ، ٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨.
(٨)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٤.

همزة أنا إلى النون وحذفت»[1] وقال ابن عصفور: «الوقف على أنا بالسكون لم يسمع بل يجوز بالقياس»[2].

٢- الضمير(هو) و (هي):

تكلم في الوقف على (هو) و(هي) ابن يعيش حيث يقول: «وأما هو بين الأسماء المضمرة فإن الأكثر الوقف عليها بالهاء لبيان حركة الواو وكذلك الوقف على هي تقول هيه ولا تحذف منه شيئا كما تحذف في المتمكن قال الشاعر[3] أنشده سيبويه:

إذا مَا تَرَعْرَعَ فينا الغلامْ

فما أنْ يقالَ له من هُوَهْ

ومن العرب من يقف بالسكون فيقول في الوقف: هو وهي بخلاف أنَ، فإنه لا يوقف عليها بالسكون، فلا يقال في جواب من فعل؟ أن كما قيل هو وهي ؛ وذلك أن (أن) يضاف إلى قلة حروفها أن آخرها نون وهي خفيفة وليست هنا حرف إعراب كآخر يد ودم فاجتليت لخفاء النون وقلة الحروف أن آخرها ليس بحرف إعراب الألف في الوقف، ولزمت ذلك بخلاف هو وهي؛ فإن آخرها حرف مد، وهذا أبين من النون، وهذا على لغة من فتح، فأما على من سكن فليس في إلا الوقف بالسكون لا غير»[4].

ت- **الضمائر المتصلة**، والوقف عليها كما يأتي:

١- **كاف الضمير**:-

لقد وضحها ابن يعيش بقوله:«الكاف مع المذكر مفتوحة ومع المؤنث مكسورة ؛ فالحركة فاصلة بين المذكر والمؤنث»[5] وقد خير أبو علي الفارسي الواقف عليها بين أحد الوجهين، فقال:«فأما الكاف التي تلحق المخاطب نحو أكرمتك، فإذا وقفت علها أسكنتها.وقد تلحق الهاء فتقول:أكرمته»[6].

وعلل ابن يعيش استخدام الوجه الثاني بقوله: «فتقول: (أكرمته و أعطيته) شحا على الحركة لأن الكاف مع المذكر مفتوحة ومع المؤنث مكسورة فالحركة فاصلة بين المذكر والمؤنث»[7].

وثمة أوجه أخرى يذكرها سيبويه مفصلا حيث يقول: «فأما ناس كثير من تميم وناس

(١)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٥.

(٢)شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ٢/ ٤٣٦.

(٣)البيت لحسان بن ثابت ، ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ٢/ ٤٣٦.

(٤)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٨٤ ـ ٨٥.

(٥)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٨٥.

(٦)التكملة ، ٣٠٢.

(٧)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٨٥.

من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين؛ وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث؛ وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة؛ فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف؛ كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين قالوا:ذهبوا وذهبن، وانتم وانتن . وجعلوا مكانها اقرب ما يشبهها من الحروف إليها؛ لأنها مهموسة كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموسا من الحلق لأنها ليست من حروف الحلق وذلك قولك: إنش ذاهبة . ومالش ذاهبة، تريد إنك ومالك .

واعلم أن ناسا من العرب يلحقون الكاف السين ليبينوا كسرة التأنيث وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من الحروف الزيادة في استفعل . وذلك أعطيتكس،وأكرمتكس، فإذا وصلوا لم يجيئوا بها، لأن الكسرة تبين.

وقوم يلحقون الشين ليبينوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوها مكانها للبيان وذلك قولهم : أعطيتكش، وأكرمتكش، فإذا وصلوا تركوها . وإنما يلحقون السين الشين في التأنيث لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير .

واعلم أن ناسا من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها (هاء) الإضمار ألفا في التذكير، وياء في التأنيث، لأنه أشد توكيدا في الفصل بين المذكر والمؤنث، كما فعلوا ذلك حيث أبدلوا مكانها الشين في التأنيث وأرادوا في الوقف بيان الهاء إذا أضمرت المذكر لأن الهاء خفيفة، فإذا ألحق الألف بين أن الهاء قد ألحقت، وإنما فعلوا هذا بها مع الهاء لأنها مهموسة، وهي علامة إضمار كما أن الهاء علامة إضمار، فلما كانت الهاء يلحقها حرف مد الحقوا الكاف معها حرف مد وجعلوها إذا التقيا سواء وذلك كقولك: أعطيكيها وأعطيكيه للمؤنث وتقول في التذكير: أعطيكاه وأعطيكاها» [1].

أما إن لحق كاف الضمير(ميم الجمع) فالأصل أن يلحق الكاف في الوصل الواو فنقول:(عليكمو) و(ضربكمو) [2]. وعلل أبو علي هذا فقال: «يدل على ذلكم قولك للمؤنث،ضربكن وبهم، فتلحق علامة المؤنث حرفين» [3].

(١)الكتاب ، ٤/ ١٩٩ ، ينظر : ارتشاف الضرب ، ١/ ٤٠٦.

(٢)ينظر التكملة ، ٢٠٢.

(٣)التكملة ، ٢٠٢.

وعند الوقف عليها نقول: (عليكم) و(ضربكم) بإسقاط الواو، وهناك من أسكن الميم في الوصل ولم يلحق الواو كما في حالة الوقف[1].

٢- الهاء الضمير:-

ونعني به الضمير المتصل الذي يكون في محل جر أو نصب، كما في (به) و (ضربه). وقال ابن مالك: «إن سُكِّنَ الآخرُ وصْلا وحُذفْ خطّاً فذاك الساكنَ احذف إنْ تقفْ
وَسكنْ الكائنَ قبلَه كـ (لَـهْ مالٌ وإنّي آمَلُ أنْ تَسـْألَـهْ)» [2].

وقال عند شرحه لما سبق: «يتناول قولي: إن سكن الأخر وصلا وحذف خطا، الواو المنطوق بها في نحو:(له) والياء في نحو (به) لأن كل واحد منهما آخر ومسكن في الوصل ومحذوف في الخط فحقه في الوقف أن يحذف ويسكن ما قبله كقولك في (له): (لـه) وفي (به): (به) » [3].

ويقول ابن هشام: «وإذا وقف على هاء الضمير، فإن كانت مفتوحة ثبتت صلتها وهي الألف كـ (رأيتها) و (مررت بها) وان كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها، وهي الواو والياء كـ (رأيته) و (مررت به) إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقوله[4]:

وَمَهْمَهٍ مغبرةٍ أرجاؤُهُ
كأنَ لَونَ أرضِهِ سماؤُه

وقوله: [5]

تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتالهِ
إلى مَلِك أعشوا إلى ضَوْءِ نارِهِ» [6]

وبعض أساليب الوقف على الهاء يذكرها أبو حيان حيث يقول: «وإن لم تكن مشبهة لحركة الإعراب وكانت في ضميرها، وتحرك ما قبله نحو: ضربه،أو سكن عليلا فالإسكان، تقول: ضربه ورماه ورموه، أو صحيحا، فالإسكان نحو: ضربته ويجوز النقل، فتقول: ضربتـه و(منه) و(عنه).» [7]. وروى ابن عصفور وجها آخر للوقف على الهاء حيث يقول: «والثالث كسر الساكن الأول لالتقاء

(١)ينظر : التكملة ، ٢٠٦ ،٢٠٧.
(٢)شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٧٩.
(٣)شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٧٩.
(٤)هذا الشاهد من كلام رؤبة ابن العجاج ، ينظر : اوضح المسالك ، ٢/ ٢٨٦.
(٥)قال محقق (اوضح المسالك) : ولم اقف لهذا الشاهد على نسبة قائل معين ،أوضح المسالك ، ٣/ ٢٨٧.
(٦)اوضح المسالك ، ٣/ ٢٨٦.
(٧)ارتشاف الضرب ، ١/ ٢٠٦.

الساكنين، فقد حكي من كلامهم: اضربه»[1].

أما إذا الحق الميم للجميع للهاء فما فعلنا مع الكاف عندما لحقه ميم الجمع نفعله مع الهاء[2]. ومن العرب من يلحق الهاء واوا أو ياء في حالة الوصل إذا كان قبلها ساكن[3]، ويذكر الرضي اختيار سيبويه لهذه الصلة عندما يكون الحرف الذي سبق الهاء صحيحا فيقول: «وقد اختار سيبويه إثبات الصلة بعد الهاء إذا كان الساكن الذي قبلها حرفا صحيحا نحو: منهو وأصابتهو وحذفها إذا كان الساكن حرف علة، نحو وقوه، وعصاه، ولديه، وفيه.» [4].

أما المبرد فإنه استوى عنده الحكم في الوقف على الهاء، إذ «لم يفرق بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء وهو الحق» [5].

والرضي الذي رجح كلام المبرد ورآه هو الحق، رأى أنه إذا ما وقف على الهاء، فإن الصلة تحذف، فيقول: «هذا الذي ذكرنا كله حالة الضمير الغائب المفرد والمذكر في الوصل، فإذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة سواء كانت ثابتة في الوصل نحو: بهي ولهو اتفاقا ومنهو وعليهي عند بعضهم أو لا، نحو منه وعليه عند الأكثرين؛ وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل، نحو ضربني وغلامي، فالتزموا حذف هذا الحرف الذي ثبت حذفه في الوصل كثيرا نحو عليه ومنه، ولابد من إسكان الهاء في الوقف سكن ما قبله أو تحرك» [6].

٣- الوقف على ياء المتكلم:-

اختلفت أساليب الوقف على (ياء المتكلم) واختلافها آت من تحريك الياء بفتح أو عدمه، فيقول ابن يعيش: «فأما الياء في ضربني وغلامي ففيها لغتان، الفتح، والإسكان، فمن فتح فلأنها اسم على حرف واحد فقوى بالحركة كالكاف ومن أسكن فأراد التخفيف لثقل الحركة على الياء المكسور ما قبلها فمن، فتح الياء فالوقف عليها على وجهين، الإسكان نحو قولك: زيد ضربني، وهذا غلامي، ولا تحذف الياء لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل ولم

(١)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ٢/ ٤٣٦.
(٢)ينظر : التكملة ، ٢٠٢.
(٣)ينظر : التكملة ٢٠٢ ، وشرح الشافية للرضي، ٢/ ٣٠٧.
(٤)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٣٠٧.
(٥)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٣٠٧.
(٦)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٣٠٧.

تحذف في الوقف وجرت مجرى ياء القاضي في حال النصب، والوجه الثاني أن تقف بالهاء لبيان الحركة فتقول: «ضربنيه وغلاميه» ومنه قراءة الجماعة ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ۝٢٩﴾ [1] ومن أسكن الياء فيهما فالوقف على وجهين أيضا، أجودهما إثبات الياء لأنه لا تنوين معها يوجب حذفها، فهي ثابتة في الوصل ولا تحذف في الوقف وجرت مجرى ياء القاضي لأنها ساكنة بعد كسرة في اسم، فثبتت كسرتها، والوجه الآخر أن تحذفها فيهما فتقول: ضربن وهذا غلام وأنت تريد غلامي وضربني» [2].

وقد روى سيبويه[3] وجماعة من النحاة[4] عن بعض العرب أنهم يقلبون الياء جيما حيث يقول: «وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف وذلك قولهم: هذا تميمج، يريدون: تميمي، وهذا علج، يريدون: علي وسمعت بعضهم يقول:

عربانج يريد عرباني وحدثني من سمعهم يقولون:

خالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ
المطعمانِ اللحَم بالعَشِجّ
وبالغَداةِ فِلَقَ البَرْنِجّ [5]

يريد: بالعشي، والبرني، فزغم أنهم أنشدوه هكذا» [6].

ولقد أطلق الرضي قلب الياء جيما ولم يقصره على المشددة فقط كما زعم سيبويه حيث يقول: «ويبدل ناس من بني تميم الجيم مكان الياء في الوقف، شديدة كانت الياء أو خفيفة لخفاء الياء» [7] ثم أنشد أبيات الرجز نفسها التي أنشدها سيبويه وأضاف عليها أبيات أخرى فقال:

يا ربِّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حُجَّتَجْ
فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيك بِجْ
أقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفَرَتِجْ [8]

والذي يبدو من كلام سيبويه والرضي أن هؤلاء الناس قصروا القلب على الوقف فقط

(١) الحاقة: الآيتان ٢٨، ٢٩.
(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٩/ ٨٥.
(٣) ينظر: الكتاب، ٢/ ٤٢٢، ٤/ ٨٢.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٩/ ٧٤، و شرح الشافية للرضي، ٢/ ٢٨٧.
(٥) لم يعين راجز هذه الأبيات، ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٨٧.
(٦) الكتاب، ٤/ ١٨٢.
(٧) شرح الشافية للرضي، ٢/ ٢٨٧.
(٨) شرح الشافية للرضي، ٢/ ٢٨٧.

في حين أنهم رووها في أبيات متحركة الآخر ولم يكونوا فيها واقفين، فما أراه أن هذه لهجة يستوي فيها الوصل والوقف، وتكون في قلب الياء جيما وهي اللهجة نفسها التي تسمى بالعجعجة[1]. والله اعلم .

المبحث الثاني: أساليب الوقف على الاسم المنقوص:- [2]

إن أساليب الوقف على الاسم المنقوص تختلف تبعا لحالات الاسم نفسه ؛ فبعضها يتعلق بحالة الاسم الإعرابية، وبعضها الآخر يتبع تنكير أو تعريف الاسم، وهناك أساليب مشهورة للوقف على الاسم المنقوص، وهي كما يأتي:

أ- إذا كان الاسم المنقوص نكرة منونة:

وبحث الوقف عليه في الرفع والنصب والجر

١- المرفوع والمجرور:

إذا كان مرفوعا أو مجرورا، فإن الوقف عليه يكون بحذف الياء والسكون؛ فنقول: هذا قاضْ، وذهبت إلى قاضْ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ۝﴾ [3] ، ويجوز الوقف بإثبات الياء كمن قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝﴾ [4].

وهذا يكون في حالة كون الاسم المنقوص نكرة غير محذوف العين أو الفاء ؛ لأن الأمر يختلف في حالة غير هذه، فأبو حيان يقول: «والمنقوص المجرور والمرفوع إذا كان منونا محذوف الفاء نحو: (يف) علما أو العين نحو: مر، اسم فاعل من أرى وقفت عليها بالياء قولا واحدا وغير محذوفها نحو: قاض » [5]

٢- المنصوب:

وإذا كان منصوبا فيبدل تنوينه ألفا كقولنا: (رأيت قاضيا، كقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [6].

ب- إذا كان الاسم المنقوص معرفا بأل:

فإن الوقف عليه رفعا ونصبا وجرا بإثبات الياء، فنقول: هذا القاضي، وشاهدت القاضي، ومررت بالقاضي، وهناك من العرب من يقف بحذف الياء، فيقولون: «هذا ألقاض، وذاك الداع، وإثبات الياء في المعرفة أكثر . كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ

(١)يراجع فيها الكتاب في اللهجات. ص٦٤.
(٢)ينظر : الكتاب ،٤/ ١٨٤ ، التكملة ، ١٩٠، شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨١ ، شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٨٥ ، ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٥.
(٣)الرعد ١١.
(٤)يراجع معجم القراءات.
(٥)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٥.
(٦)آل عمران : الاية ١٩٣.

ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [2]. وأود الإشارة إلى أن ما انتهى بياء النسب كقولك: عمي، وياء ليس بحرف علة كقولك: (شجي) فالأحكام نفسها التي مرت في الوقف على الأسماء المنقوصة تشملهما إن كان نكرة أو معرفا بأل . [3]

المبحث الثالث: أساليب الوقف على الاسم المقصور: [4]

الوقف على هذا يختلف بحسب صرفه أوعدم صرفه او تعريفه بأل. و كما يأتي:

أ- **إذا كان الاسم المقصور منونا أو منصرفا:** فيوقف عليه بالألف رفعا ونصبا وجرا، والخلاف الحاصل في هذه الحالة يكمن في أصل هذه الألف، التي يوقف عليها، فقد ذكر أبو حيان اختلاف النحاة فيها، فيقول: «والمقصور المنون يوقف عليها بالألف وفيه مذاهب:

أحدهما: إن الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في لتذكرة .

الثاني: إنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا وهو مروي عن أبي عمرو[5] والكسائي وللكوفيين وسيبويه والخليل في ما قاله أبو جعفر بن الباذش[6][7].

الثالث: اعتباره بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الفعل، وذهب إليه أبو علي في أحد قوليه ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين .» [8]

وأرى أن الرأي الثاني هو الراجح؛ فتنوين الاسم المقصور عوض عن حرف محذوف وهذا الحرف لو أعيد لبقي مقدر الحركة، وقلب التنوين ألفا يسوغه أنه مسبوق بحرف مفتوح .

ولما كان الألف تقدر الحركة عليه، فالألف التي يوقف عليها هي الألف التي أعيدت برفع التنوين، أما أصحاب الرأي الأول فقد

---

(١)القيامة : ٢٦.
(٢)النور : ٢.
(٣)ينظر التكملة ، ٢٠٢.
(٤)ينظر : الكتاب ، ٤/ ١٨١ - ١٨٧ ، والتكملة ، ١٩٢ ، شرح الشافية ، ٢/ ٢٨٤ ، شرح المفصل ، ٩/ ٧٧.
(٥)ابو عمر الشيباني ، وقد مضت ترجمته.
(٦)ابن الباذش : هو علي بن احمد بن خلف بن محمد الانصاري الغرناطي ابو الحسن ، مات بغرناطة سنة ٥٢٨هـ ، البغية ١/ ١٤٢.
(٧)في الاصل (ابن) والصحيح كتاباتها (بن).
(٨)ارتشاف الضرب ، ١/ ٣٩٣.

ذكر حجتهم ابن يعيش وهي تقوم على «أن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها»[1] وقد ضعفه ابن يعيش حيث يقول: «وهو قول لا ينفك من ضعف لأنه قد جاء عنهم هذا فتي بالإمالة ولو كانت بدلا من التنوين ما ساغت فيها الإمالة إذ لا سبب لها.» [2].

ب- **إذا كان غير منصرف:**

قال ابن يعيش:«أما المقصور غير المنصرف وما لا يدخله التنوين في نحو سكرى وحبلى والقفا والعصا فألفه ثابتة وهي الألف الأصلية التي كانت في الأصل لأنه تنوين فيه فيكون الألف بدلا منه» [3]

ويذكر لنا سيبويه أسلوبا آخر للوقف على المقصور غير المنون ف،يقول: «وذلك قول بعض العرب في أفعى: هذه أفعي، وفي حبلى: هذه حبلي، وفي مثنى: هذا مثني، فإذا وصلت صيرتها ألفا، وكذلك كالألف في آخر الاسم، حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لغزارة وناس من قيس وهي قليلة، فالأكثر الأعرف، أن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء،وإذا وصلت استوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكت عندها، فإذا استعملت الصوت كان أبين، وأما طيئ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لاتحرك، قريبة من الهمزة . حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب، وزعموا أن بعض طيئ يقولون: أفعو لأنها أبين من الياء، ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد، ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء، وتبدلان مكان الألف أيضا؛ وهن أخوات .» [4]

وهناك من العرب من يقلب ألف المقصور همزة فيقولون:هذه حبلأ في هذه حبلى[5] وقد ضعفه ابن الحاجب على الرغم من روايته عن سيبويه، حيث قال:«وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف» [6]، وقال الرضي شارحا كلام ابن الحاجب:«أقول: يعني قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات سواء

(١)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٧.
(٢)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٧.
(٣)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٧.
(٤)الكتاب ، ٤/ ١٨١ـ ١٨٢.
(٥)ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٧.
(٦)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٤.

كانت للتأنيث كحبلى، أو للإلحاق كمعزى، أو لغيرها نحو يضربها، فإن بعض العرب يقلبها همزة، وذلك لأن مخرج الألف متسع وفيه المد البالغ، فإذا وقفت عليه خليت سبيله ولم تمضه بشفة أو لسان ولا حلق كضم غيره فيهوي الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، فإذا انقطعت وجدت ذلك كذلك، فإذا وصلوا لم يمتد الألف إلى الهمزة؛ لأنك تأخذ بعد الحرف بمخرج آخر» [1]

جـ - إذا كان المقصور معرفا بال:

إذا كان المقصور معرفا بأل، فالوقف عليه بالألف بلا خلاف[2]، نحو: الفتى . «وقد يحذف ألف المقصور اضطرارا، قال: [3]:

وقبيلٌ من لكيزٍ شاهدٌ
رهطُ بنِ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المُعَلْ» [4]

وأصل (المعل): المعلى .

المبحث الرابع: الوقف على المضارع وأمره المعتلين: [5]

والوقف عليهما يختلف بين كونهما مجزومين وغير مجزومين وكما يأتي:

أ- **إذا كانا مجزومين:** «فالوقف على وجهين: منهم من يقول: «لم يغزه» و«اغزه» ومنهم من يقف بغير هاء » [6].

ورجح أبو حيان إلحاق الهاء في مثل هذه الحالة حيث يقول: «المختار بإلحاق الهاء فأما ما أجحف به الحذف نحو: يقي ويتقي فظاهر كلام ابن مالك[7]أنه يجب الوقف عليه بالهاء فتقول: لا يقه لأنه مما حذف منه الفاء ولم نجد فيه لأحد من النحويين، والذي يقتضيه النظر أن يكون والوقف عليه اختيارا لا وجوبا» [8].

ومما يروى أن الأخفش الأكبر اختار كسر المضموم فتقول: اغزه، ولم يغزه، وقد وصف سيبويه هذه اللغة بأنها رديئة[9].

وهناك أساليب أخر للوقف على المجزوم،وقد ذكرها أبو حيان بقوله: «ويجوز

(١)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٤.
(٢)ينظر : شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٤.
(٣)ينسب هذا البيت الى لبيد بن ربيعة ، الصحابي المعروف ، شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٥.
(٤)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٥)ينظر التكملة، ١٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٧ ، وارتشاف الضرب ، ١/ ٤٠٤.
(٦)التكملة ، ١٩٣.
(٧)ينظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٦.
(٨)ينظر : ارتشاف الضرب ، ٤٠٥.
(٩)ارتشاف الضرب ، ٤٠٥.

الإسكان فتقول: لا تغز واغز، والمدغم نحو: لم يصل، والمبدل من قائله نحو: لم يتق.»[1].

ب- وأما **إذا كان غير مجزوم** «فالوقف عليه بإثبات هذه الحروف؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين كما لحق نحو قاض في الوقف.»[2]، «فتقول في الرفع: هو يغزو يا فتى، ويرمي يا فتى ويخشى يا فتى، وفي النصب: لن يغزو يا فتى، ولن يرمي يا فتي ولن يخشى يا فتى فإذا وقفت أسكنت فقلت: هو يغزو وهو يرمي وكذلك النصب نحو لن يغزو ولن يرمي ولن يخشى»[3].

المبحث الخامس: أساليب الوقف على تاء التأنيث:-[4]

وينطوي تحت هذه التاء عدة أنواع من التاءات وهي كما يأتي:

أ- **تاء التأنيث الساكنة**: وهي التاء التي تلحق الفعل الماضي، ولا خلاف في الوقف عليها بالتاء[5].

ب- تاء نحو (بنت) أو (أخت): التي سبقت بساكن في الوصل والوقف، ويكون الوقف عليها بالتاء ساكنا بغير خلاف[6]، وعلل سيبويه ذلك بقوله: «لأن الاسمين ألحقا بالتاء ببناء عمر وعدل؛ وفرقوا بينها وبين التاء المنطلقات، لأنها كأنها منفصلة من الأول كما أن موت منفصل من حضر في حضرموت»[7].وزاد الرضي عليه فقال: «وأما تاء نحو: (أخت) فلا خلاف في الوقف عليها ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البدل بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث؛ لسكون ما قبلها، وبكونها كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف، فكأن ما قبلها مفتوح كتاء المفرد، وليست بدلا من اللام، بل هي زائدة محضة كتاء المفرد، فلهذا جوز بعضهم إجراءها مجراها »[8].

ج- تاء جمع المؤنث السالم:

(١)ارتشاف الضرب ، ٤٠٥.
(٢)التكملة ، ١٩٣ ، وينظر : شرح المعضل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٧.
(٣)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/ ٧٧.
(٤)ينظر : الكتاب ، ٤/ ١٦٦ ، شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٨ ، وشرح المعضل ٩/ ٨١ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٤/ ١٩٩٥.
(٥)ينظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٥ ، شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٨.
(٦)ينظر الكتاب ، ٤/ ١٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٥.
(٧)الكتاب ٤/ ١٦٦.
(٨)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٢.

ويوقف عليها بالتاء في الغالب، وهناك بعض الروايات التي تشير إلى أن من العرب من وقف عليها بالهاء، وعلله الرضي بقوله: «لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع فيشبه بتاء المفرد» [1]. وقد ضعفه ابن الحاجب[2]، وقال الرضي: «والأكثر أنها لا تقلب هاء» [3] وقال ابن مالك: «وقَل هذا الإبدال إلى تاء التأنيث في جمع التصحيح كقول بعض العرب: (دفن البناه من المكرماه) يريد فن البنات من المكرمات» [4].

د- تاء نحو (لات)، و (ربت)، و(ثمت):

والوقف على هذه التاء بالتاء نفسها، خلافا للكسائي[5]، وقد جوزابن مالك الوقف بالهاء على (ربت) و (ثمت) حيث يقول: «ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على (ربت) و(ثمت) قياسا على قولهم في (لات): (لاه)» [6].

هـ - تاء التأنيث الاسمية:

اختلف النحاة[7] في أصل هذه التاء، فمنهم من ذهب إلى أنها أصلية قلبت هاء في الوقف. وقد علل سيبويه ذلك بقوله: «فعلامة التأنيث إذا وصلت التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، وأرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء، والتاء التي هي نفس الحرف، نحو تاء ألقت» [8].

واستدل ابن عيش على أنها تاء في الأصل بقوله: «والذي يدل على أن الهاء أصلية بدل من التاء أنها تصير تاء في الوصل، والوصل مما ترجح فيه الأشياء إلى أصولها والوقف من مواضع التغيير» [9].

وثمة تعليل صوتي ذكره الرضي حيث يقول: «وإنما قيلت هاء لأن في الهاء همسا ولينا أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، ولذلك تزاد الهاء في الوقف» [10].

أما جماعة أخرى من النحاة فقد ذهبوا إلى أنها هاء في الأصل، فيقول الرضي: «وقال

(١)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٢.
(٢)ينظر : شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٢.
(٣)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٢.
(٤)شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٥ ، ينظر : ارتشاف الضرب ، ١/ ٤٠٤.
(٥)ينظر : شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٦.
(٦)شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٦.
(٧)ينظر : الكتاب ، ٤/ ١٦٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٨١ ، شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٨ ، وشرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٩٩٥.
(٨)الكتاب ، ٤/ ١٦٦.
(٩)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٨١.
(١٠)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٨.

ثعلب:[1] إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنما قلبت تاء في الوصل، إذ لو خليت بحالها هاء لقيل: رأي شجرها بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفا كما في (زيدا) فيلتبس في الوقف بها المؤنث، فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء»[2].

والراجح عندي أنها تاء في الأصل، وقلبت هاء في الوقف، فهي لو لم تكن كذلك ما بقيت ثابتة عند قوم في حال الوقف عليها، فهم يقفون بالتاء، وقد قال سيبويه: «و زعم أبو خطاب أن أناسا من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولا واحدا في الوقف والوصل»[3].

ونقل الرضي كلام أبي الخطاب نفسه ثم أنشد:

اللهُ نجـــاكِ بكفَـــيْ مُسْلِمَـــتْ
مـنْ بَعْـدِ مَـاْ وبعـدِ مَـا وبعـدِ مَـتْ
صارتْ نفوسُ القومِ عندَ الغَلْصَمَتْ
وكـادتْ الحـرةُ أنْ تُـدْعَي أمَـتْ[4]

ثم يعلق على هؤلاء بقوله: «والظاهر أن هؤلاء يقولون في النصب (رأيت أمتا) كزيدا بألف بل (رأيت أمت) كما في قوله (وكادت الحرة أن تدعي أمت) وذلك لحمله على (أمة) بالهاء ؛ فإنه هو الأصل في الوقف»[5].

وذكر ابن يعيش أن هذه اللغة معروفة: «وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب، ومنه قولهم: وعليه السلام والرحمت .»[6] وبناء على ما سبق فإن الوقف على تاء التأنيث يكون بأسلوبين: الوقف بالهاء، والوقف بالتاء . «وعلى مقتضى هذه اللغة كتب في المصحف: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾[7] و ﴿اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَاِمْرَأَةَ لُوطٍ﴾[8] وأشباه ذلك»[9].

الخاتمة

(١)ثعلب : هو احمد بن يحيى بن يسار الشيباني، ابو العباس ثعلب امام الكوفيين في النحو واللغة من مؤلفاته المصون في النحو ، اختلاف النحويين ، معاني القرآن ، الفصيح في القراءات ، مات سنة ٢٩١هـ ، ينظر البغية ، ١/ ٣٩٦.

(٢)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٢.

(٣)الكتاب ، ٤/ ١٦٧.

(٤)قال محقق شرح الشافية : «ولم نقف لها على قائل» شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٨٩.

(٥)شرح الشافية للرضي ، ٢/ ٢٩٠.

(٦)شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٨١.

(٧)الدخان : ٤٣.

(٨)التحريم : ١٠.

(٩)شرح الكافية الشافية ، ١٩٩٦.

فما انفك البحث في علوم لغتنا العربية يزيدنا يقيناً بسمو مكانتها ورقيها، فلا تجد ما تقول وأنت مبهور بما يبدو لك من دقة في استعمالاتها إلا أن تقف مردداً قوله تعالى: ﴿ذلك تقدير العزيز العليم﴾ فليذهب أهل الصدفة بصدفتهم ؛ لأن موضوع الوقف أظهر ما في العربية من حيوية تجعلها أهلاً لأن تكون لغة القرآن الكريم وكلام رب العالمين، ثم أن العجب الذي ينتاب السامع وهو يسمع العربي اليوم يتكلم لا موجب له، لأن أساليب الوقف التي جمعها البحث تفسر كل ما يظن به أنه مخالف للفصاحة، فكسر صاد (العصر) أو فتحها لم يعد غريباً ؛ لأن الوقف هو الذي يفسر ذلك؛ إذ العربي الفصيح تكلم بذلك كلِّه، وهذا ما توصل البحث إليه من نتائج، فالفصيح من العرب ألف للوقف أوجهاً وأساليب تحتاج إلى أن نكون على علمٍ بها لأنها تفتح الأبواب أمامنا لمعرفة ما نسمعه من طرائق في النطق عندنا اليوم فليس الوقوف بالسكون هو الموجود في لغتنا وحده، بل العربية حوت معه مالا يقل عن خمسة أوجه للوقف وهي توصف عند القدامى من اللغويين بأوصاف دقيقة، بل وجد أن لكل وجه أو أسلوب رسماً محدداً يرمز به لذلك الوجه، وبهذا ندعو أنفسنا جميعاً إلى التوقف كثيراً قبل الحكم على ما نسمعه اليوم من لفظ عربي بأنه غير فصيح، فلغتنا على ما أظهره هذا البحث توحي بأنها من السعة بمكان قد لا يتصوره كثير من أهلها، فسبحان من علَّم آدم الأسماء كلها .

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي(ت ٩١١هـ)،طبع في بيروت سنة ١٩٧٣م .

٢- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمر بن العلاء، للدكتور عبد الصبور شاهين، طبع في مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط١ ـ سنة ١٩٨٧م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العربي، لأبي حيان(ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور: مصطفى النحاس، طبع في مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٩٨٤م .

٤- أسرار العربية، لأبي البركات الانباري،(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد البيطار، طبع مطبعة الشرقي في دمشق سنة ١٣٧٧ ـ ١٩٥٧م .

٥- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لإبن هشام الانصاري،(ت٧٦١هـ)، طبع في المركز العربي للثقافة والعلوم، لبنان ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٧م .

٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، طبع في جامعة الرياض ـ السعودية ـ ط١ سنة ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

٧- الإيضاح في شرح المفصل، لإبن الحاجب(ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناء العليل، طبع في مطبعة العاني ـبغداد ـ سنة ١٩٨٣م .

٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت٩١١هـ)،تحقيق د. محمد ابو الفضل ابراهيم، طبع في مطبعة المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت، .

٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي،(ت ١٢٠٥هـ)، طبع في المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٩هـ .

١٠- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، طبع في مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، سنة ١٩٨١م

١١- الجامع الصغير في النحو، لإبن هشام الانصاري، تحقيق د. أحمد محمود الهرميل، طبع في مطبعة الخانجي، سنة ١٩٨٠م .

١٢- حاشية الخضري على ابن عقيل، للشيخ محمد الخضري على،طبع في دار احياء الكتب المصرية،(لا.ت)

١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني،محمد بن علي الصبان، طبع في دار إحياء الكتب المصرية،(لا.ت)

١٤- حاشية يس بن زين الدين العلمي الحمصي، طبع في دار إحياء الكتب المصرية،(لا.ت)
١٥- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، لإبن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم السعودي طبع في دار الرشيد للنشر ـ بغداد ـ سنة ١٩٨٠م .
١٦- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد،طبعة مصورة في بغداد،(لا.ت)
١٧- شرح الاشموني على الفية ابن مالك، طبع في دار احياء الكتب العربية،(لا.ت)
١٨- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد عبد الله الازهري، طبع في دار احياء الكتب العربية، (لا.ت) .
١٩- شرح جمل الزجاجي، لإبن عصفور الاشبيلي، (ت ٦٩٩هـ)، الشرح الكبير، تحقيق: د. صاحب ابو جناح، طبعت وزارة الاوقاف العراقية سنة ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م .
٢٠- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق الاساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، طبع مطبعة مجازي، القاهرة،(لا.ت)
٢١- شرح شواهد العيني، طبع دار احياء الكتب العربية . بدون سنة الطبع . (لا.ت)
٢٢- شرح الكافية الشافية، لإبن مالك المتوفي سنة ٥٢١هـ، تحقيق د.عبد المنعم احمد الهريدي، طبع في دار المأمون للتراث العربي ـ السعودية ـ ط١ سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
٢٣- شرح المفصل، لإبن يعيش، (ت ٦٤٣هـ) طبعة عالم اكتب ـ بيروت، ١٩٨٨م
٢٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار . طبع في دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان ـ ط ٤ ـ ١٩٩٠م .
٢٥- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، طبع في دار المعارف بمصر ـ ط٢ ـ سنة ١٩٨٤م .
٢٦- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. عوض المرسي الجهاوي، طبع مطبعة الخانجي، بالقاهرة سنة ١٩٨٢م .
٢٧- القاموس المحيط، للفيروز بادي، طبعة دار الفكر ـ بيروت ، ١٩٧٨م .
٢٨- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لشمس الدين ابي الخير المعروف بإبن الجزري(ت ٨٣٣هـ)، تحقيق د. مصطفى

أحمد النحاس، طبع في مطبعة السعادة في مصر سنة-١٩٨٣ م
٢٩- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو ابن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبع مطبعة الخانجي، بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م .
٣٠- الكشاف، للزمخشري .محمود بن عمر،(ت٥٣٨هـ)،دار الكتاب العربي،(لا.ت)
٣١- لسان العرب، لإبن منظور، طبعة دار صادر ـ بيروت،(لا.ت)
٣٢- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحتوي مجموعة على: متن الشافية وشرحها للجاربردي، وحاشية الجاربردي لإبن جماعة، طبع في مطبعة عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٣، ١٩٨٤م .
٣٣- المقتصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لشيخ الاسلام ابي يحيى زكريا الانصاري(ت ٩٢٦هـ)، طبع في شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٤م .
٣٤- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد،(ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، طبع في عالم الكتب، بيروت، (لا.ت)
٣٥- المقرب، لإبن عصفور، تحقيق احمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري، طبع . مطبعة العاني، طبعته وزارة الاوقاف العراقية سنة ١٩٨٣م .
٣٦- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الاشموني، طبع . في مطبعة وشركة مصطفى البابي الحلبي وأولاد جعفر سنة ١٩٣٤م .
٣٧- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ (لا.ت)
همع الهوامع، شرح جمع الجوامع،للسيوطي، طبع في دار المعرفة، للطباعة والنشر . ببيروت .(لا.ت)